

لم يجمع المكلفين والاطلاق المكلفين انه قد صح قيامه بالعبادات
 من غير شرط من قبلة فانه لم يثبت واما ان لم يجمع صحيح العمل
 فانه لو كان مع عدم الغيب للعادة فوجع مخالطة دليل على كونه
 لولا مخالطة الطهر لانه الشرح من غير وقوع ولو وقع لنقل ولا يتخبر
 كذا الطائفة والطاهر والملازم دليل على الغاء للملزم الجواب منع
 قصدا للعادة بالثبوت والملازم والسنة لانه متعبد بما جزم
 انه شريح وذلك يحصل بالموالاة لولا عادة والميواة لا تحتاج الى
 المحالطه ووجه وهو لا حاجة للبعد للعلم اذا ثبت به لنقول لا
 لزوم المحالطه لادوية عادته لا تتأخر كسبح الخوانع وان لم يعلمها
 فتقبل عدم المحالطه على الخوانع من المحالطه على ما بين دليله
 لنسلك فانه جمع لا بد ما لم يكن واجبا ما حدث لا نقاش ولا مثبت
 مع تعيينها لما علم انه شرع مع كونه من طاهر دون اقرى
 مسئلة المحاراة في العدة وسعد علم مع لنا ما نودم والاصل
 بقاؤه والعدم الانعاز على الا سمد لال يقول النفس النفس
 والهم ثبتت قال من بالمعز صلوته لونهما قلص صلبها اذا ذكرها
 وامر وطا والصلوة له كروى عن موسى كسافه بدراج الا سمد قل
 يقولون لم يذكر حد يثبت صوره واجب بركه اما لان الكتاب
 لشملة او لعله مما بين الادلة بالوا لا حجاج على ان شرعنا
 قلنا المعسر المتواتر فلا حجاج قالوا لو كان لوجه لعلها واثبت
 عندهما قلنا المعسر المتواتر فلا حجاج قالوا لا حجاج على ان المعسر
 باسمه قلنا قلنا لا نقول الا لو حجاج وهو لا يمان ويحكم الكفر

هذا صلتها ارجو عليه السلام بعد النقص بل كان متعبه الشرح
 لما بالسخ بدنية وظاهر انه لم يتعبه به وانما لم يسبح به بعد الخلف
 والحيار انه كان معده انما لعدم انه كان متعبه انفس النقص
 ولا يصل اليها ما كان على ما كان ولما لم يصح له العلم والمعرفة
 بالاسد لال يقول عليه نوحا وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس
 على وجه العصا من دينا ولو لا انه معده شرح من قبله لما صح
 الاسد لال كون العصا من اجباني دين سي اسر اسر كما كره
 واجباني دينه ولنا النقص انه قال عليه السلام من اثم من يملكها
 فليصلها اذا ذكرها وتلا قولها اثم الصلوة لذكر روي عن
 لموسى وسابق جمل الكلام بدل على الاسد لال يقول اثم الصلوة
 لذكرى على ان عند التذكر كجب الصلوة واللام يمكن التلا وتفايدة
 وذلك وللا لا يبادر ولو لم يكن هو واقفة متعبد من بما كان موسى
 متعبا به وبه لما صح الاسد لال قالوا اولوا لول بعد شرح من قبلنا
 لتكره معاذي حديثه الذي سبق ولم يصوبه النبي عليه السلام او اكره
 والارمان متغيران الجواب بان ركه اما لان الكتاب حملوا انما
 نقله وهو من جملة ما بين الاول والآخر انما كان متعبا به من قبلنا
 لوجوب علينا تعلم احكام ذلك الشرع ولو جيب البحث عنها المتعبد
 واللام باطل اجماعا الجواب بان المعتز في ثبوت الوارد لان التلاوة
 بعد لعدم العلم بعد الالاد وساطة الفوارث لا يصلح الى العلم
 والبحث قالوا انما المعصية الاصلح على ان شرعته كسوة للشرع
 وركعتي ظهره لها ولعده بها الجواب بان كسوة لا تخلعها

فانما هو الحق لا كلام قطعا والاولى صحيح وحجت الابلان وحرم
الكلو شيوهماني كلك الرابع فهدى الواعى للاسئلة المتقبلة عنهما
وجوه احوال ماوا المعالار لارصها مذهب الصحا والاسحسان
والصالح المرسل الجلام فهدى الصحاى مذهب الصحا المسين
محرر الصحاى العاقل والمحرر والاعاى وم ذلك فورا فهدى قول
في انه متقدرة على العكس فقال قوم ان خالف العكس اصل
المحل فحل الى بكر وعمر من لئلا دليل له عليه فوجب تركه والصح
لو كان محمدا غيرهم كان قول الاعلم الاصل فهدى اعاىهم اذ لا
بعد عنهم الاكثر واستدل لو كان محمدا لسا نصب الخ وحجب
بان الرمح لو الوقف او النصبة يرجع كغيره واستدل لو كان محمدا
لوجب السطيل مع الاجتهاد وواجب اذا كان محمدا فهدى قولوا
اصحا كما انجوم اهدوا بالدين منه بدر واجب بان المراد المعاقل
لان خطاه للصحاى قالوا دلى عبد الرحمن على بشرط الاقفة او
بالسحق فلم يقبل ودنى عثمان فحل ولم سكره اعاىه اجماع
فلما المراد من العهم في السرة والسكينة والاوجب على الصحا
الصحة قالوا ان خالف العكس فلابد من محمدا فهدى واحجب بان ذلك
يلزم الصحا ويحرمه الصالحين مع عدم الرابع في ان غيب
الصحا ليس محمدا اصحا او فاما اعاى الصحا بعد اسلف فيه وا
والمحرارة لمس محمدا فحل بل محمدا مع العكس والاش مع فيه
قولان وكذا الامم وقال قوم ان خالف العكس فهدى قبل الخ
قول الى بكر وعمر دون سائر الصحاى لئلا دليل على كونه محمدا بل واجب

ركبان اثبات الحكم بشرع من غير دليل لا يجوز لنا العلم لو كان
 من جهة كان قولنا لا علم لنا بفصل من غيره واللازم
 بالاجماع بانه لا شيء من جهة العلم موجب لكون من جهة
 من جهة لكونه اعلم وافضل من غيره بمشاهدة الرسول واوليائه عليه السلام
 لو كان ذلك من جهة الاستدلال الحجة كل علم لفصل من غيره وحال
 قياس السيرة ودور المحرر في الغير ضرورة من جهة وطبعا يستدل
 لو كان قوله ثم لم يصح لا اختلاف في العباد ومناقضتهم
 بعضها كما في مسند الحج والحد وانتهى على علمه وغيره واللازم باطل
 لاقتضائه الى ثبوت التعيين والحوار بالنسبة لروم اثباته فان
 هذه الامور اندلجوا في المخرج ان تفكر والحوار والوقف ان لم يكن
 واستدل العلم لو كان من جهة العلم في غيره من جهة التعيين
 فوجب عليهم العلم العلم وهو الاخذ بما ادى اليها جهاد العلم
 مع امكان الاحتجاج والاحكام اخذ العلم منه من جهة العلم
 باطل ذلك من جهة التعيين من جهة العلم والحوار ان ذلك كما يلزم
 لو لم يكن قول الله في ذلك اذا كان من جهة ما هو من جهة العلم
 كسر الماخذ فيمكن اخذ الحكم منه بغيره كما يجوز في التعيين
 في الحق العين انما المعلوم نقلا لوقال عليه السلام اصحاب
 النجوم بالعلم اقدم من التبرع وكون الاقدم والاهم بهدوا من الحق
 كحق قولهم فهدوا للمسلمين واما المحققون لا يبيروا من
 نقلا لوقال عليه السلام اقدموا بالذين من يهدي اليكم يروا
 الجواب للامارة في الحديثين المملوذين لان خطاير عليه السلام للعلم

وليس قولهم محم على بعض الجماع قالوا ثانياً ولي عبد الرحمن
بن عوف علماً بشرط الاقتداء لسره للسجين فلم يصل ودون
بشرط الاقتداء بهما فصل وشاع وتراجع ولم يكره ذلك جمع على الواجب
معنى الاقتداء بهما فبعضهما في البيرة والسنة طاني القدر سبب
للمسلم بعض العبادات بعضها واجبا وبعضها فلهما واجبا وامامنا قال القائل
للمسلم محمد بن عروة هذا الواجب اجتمع القياس فلا بد من جهة فقلية فصل
ويكون المحرم بالمسقة تلك والمواضع قد يكون من القياس فلا يجوز في
الموضع ذلك أقصى ان يرمى ببعض العمل به والحد كان يكون
قولنا لا يبيع مع من يبيعهم كذلك طوبان الدليل فيها وكذا خلا
الاجماع للكلام في الاستحسان الاستحسان والتسوية
والكره واخرهم هي قال السمع من اسحق فقد شرع ولا يصدق احسان
مختلف فيه فعمل دليل يفتيح في نفس المحدث بعينه ربه عنه
قلنا انك فيه مردود وان يحسن معمول به العاقل فليس هو
الحدول من قياس الى قياس قوي ولا نزاع فيه فليس هو الحدول
الى خلاف النظر للعدل قوي ولا نزاع فيه فليس الحدول عن حكم الدليل
الى العادة لمصلحة الناس كدخل الحمام وشرب الماء قلنا مسدود
هو بانه في رايه لو ما نهم مع علمهم من غير انكار غير ذلك الا فهو
فان تحقق اسحان مختلف فيه قلنا لا دليل يدل عليه فوجب تركه قالوا
ان يخرجوا اسن قلنا الاطهر والاولى وما رآه المسلمون حسناً فهو
حسن اجماع واللائزم المعلوم الاستحسان والتسوية
والطمان بكونه ولطمان واكره غيرهم هي قال السمع فقد شرع

اي من اثبت كلامه محسوسه من غير دليل من قبل الشارح
 لذلك الحكم لانه لم يأت من الشارح وهو كقول كبيره والي لانه
 لا محسوس احسان يختلف فيه لاسم ذكره والي بعينه امور للملاح
 محلا لافلان بعينها مقبوله لافلاوا وبعض مردودين
 ما هو مقبول لافلاوا بين ما هو مردود لافلاوا فليس دليل صحيح
 في نفس المجتهد ولا غير عليه المعصية وهذا في المردود بين القبول
 بين القبول وللمردود يقول بالمعنى يقوله صحيح خالفه كان محسوسه
 محققا شوبه فليس عليه العمل لافلاوا ولا اثر لوجه من البعير فانه
 خلاصه الي الجزا واما بالثبوت لله فلا وان كان بمعنى انه شارك
 منه فهو مردود لافلاوا ولا يثبت الاحكام بخود لافلاوا والى ذلك
 وقيل هو العدل من قياس الى قياس فهو مردود لافلاوا في قبوله
 وقيل تخصيصه من قياس من غير هذا النظم محال لان في قبوله
 وقيل العدل من حكم للدليل الى العادة لمصلحة التماس قبول
 الحام من بعض ان الكثرة ومقدار الماء المسكوب والماء
 وذلك خلاف الدليل وكذا لكثير من الماء من السفل من غير
 بعض مقدار الماء وبذلك وهذا مردود وذلك ان مقتضى مثله
 اما العادة المجتهد في بانه امانة عليه السلام فليس عليه
 او بانه غير عمد الصواب مع عدم كارس عليه فقد ثبتت بالافلاوا
 واما من قال ان لافلاوا قياسا ثابتا حقه فقد ثبت لولا ان
 بشيئا غيره محال ثبتت حقه فهو مردود قطعيا ولذا في رد كفا
 الحسم استحقاق الصلح على الراجح قلنا الى هذه الدليل يدل عليه جواب

بقوله ما علمت لكم الدين في شيء الا احكام الشرعية عندكم ثم قالوا
 او لا فعل مع واسعه احسن انزل الحكم ولما لم يلزم جوب قد علموا
 بعضه وانما بعضه لم يكونوا احسن وهو يعني بالاحسان الجواب ان
 العلم بالاحسن لا يلزم والاولى فبعد الغرض الرابع بدلالة قاردا
 ومعلوم حكمه قالوا اثباتا قال عليه السلام يراه المسلمون حسنا فهو
 عند الله احسن وان كان يراه الناس في حالهم فهو لهم حسنا
 في الواقع اذ ما ليس بحسن عند الله الجواب المسلمون قد علموا
 فالمتقن يراه جميع المسلمين حسنا فبما ان الجماع جميع اول الخلق
 والعقد لا يراه كل واحد حسنا ولا يلزم حسنا يراه واحد والحوادث
 والجمع عليه فهو حسن عند الله لان الاجماع لا يكون الا عن العمل
 الكلام في المصالح المرسلة المصالح المرسلة بقدرتها على
 دلائل فوجب رد قولهم لا يلزم لادى الى غلو فافقنا قوله سلم
 انها لا تخلو العمومات والافق ماخذها المصالح المرسلة
 مصالح لا يشهد بها اصل الاعتبار في الشرع ولان كانت احسن
 المصالح وبلوغ العقول بالقبول وقد قدمت في العباس
 لا دليل على ذلك في الاحسان قالوا لو لم يعلم لادى الى غلو فاق
 عن حكم عدم مساعده الضرر اصل العباس في الكل فانما يلزم
 لادى لادى بان سلم فلا نسلم الدوام لان العمومات ولا
 طبع وان سلم فعدم للمعنى بعد رد الشرع بالادى في بعضه
 محله العمومية عندكم شرع الاجتهاد في الاصطلاح كغيره من
 الواسع ليحصل من حكم شرع العصبية عدم وقد علم المجتهد

في جميع المصالح من المادد التي للمشتبهين لوجهين قالوا اولهما
 هو الاحتياط لئلا يظن علم المجهدين بحكم المأخذ ويترجم العلم بحكم
 والاعتماد متفق لأن ما كان مجهودا بالاجماع وقد سئلوا عن
 مسئلة فقال في مسئلة وثلاثين منها لا اوردى الجواب ان العلم بحكم
 لا اخذ لا وجب العلم بحكم الاحكام بل اوردى العلم ببعض الجوانب
 الباردة او المجهول للمعاني المبينة اما المانع فيكون في العلم بالاعتماد
 لما كان له انما اذا اقلع على الامارات بعض المسائل فهو و غيره
 مسؤول في حكم المسئلة وكونه لا العلم بالامارات غير ما لا يمكن له ان
 يجوز الاحتياط فيها كما جاز في غيره والبرهان السليم انه و غيره
 فانه قد يكون العلم متعلقا بالمسئلة التي يجنب فيها و قد يقال
 فيكون في غيره لا يصح عدم او عدم في المخطط بالكل في طرد
 ان في بيان كل ما يصح جهله يكون العلم بالحكم المفروض فلا يحصل
 على عدم المانع من بعض العلم من الدليل الجواب ان المعارض
 حصول جميع ما هو امارات في تلك المسئلة في طرد ما هو انما لا
 باخذ من مجهودا وما يصح عدم الامارات وحكم كل الى جهة
 واذا كان كذلك فماذا ذكرتم من الاحتمال المجهول لا يصح في
 الحكم فيصحت هذه القول في مسئلة الجواب ان العلم السلام كان مسجود
 اما الاحتياط لما مثل هذا الله عز وجل لم اوتيت لهم ولو استقبلت
 من امرهم ما صدقت لما سبق الي ولا يصح في ذلك ما كان
 ما و قد اسدل لئلا يورف ليعلم مع الحكم بين الكسب ما ابرك
 وفرة العارضي و قد اسدل ان اكثر قولنا لا لا في ذلك مكان اولى

واجبت ان يحوط له بعد الامانة ان الذي علمه السلام
 مع هذا ما لا يشبهه في العلم من هذا سلفه في حواره وفي رده
 والحق في قوله بما عفا الله عنك لم اذنت لم عاصي
 حكمه ومثل ذلك لا يكون مع العلم بالوجه وقال عليه السلام لو اسلمت
 من امرى ما اسد ريت فما كسفت البدر وسوق البدر في ربي
 حكم من عصى اي لو علمت اني لا امانت ابراهيم لما فعلت ومثل ذلك لا يعلم
 الا على علم بالراي واسد الوجوه عليه قوله في الحكم على كل
 باريك الله وفقره الفارسي اي بين وجهه ولا ريب ان الوجوه
 لا يصار مثل ما استاذ العلم مثل ما يجب رعاياها والراي
 مثل الذي في الحقل اذا لم يرد واما كماله في روية العركا
 لتنه في الاحكام ولا يعلم لوجوب ذكر المفعول الثالث في العلم
 الثاني في المفعول بالاركان لم المصنف ففهم ان يكون المراد بالاول
 اي بالحق كالمعنى راسا واحدا في جميع الاعلام وما صدرت به الامور
 وصدق المفعولان معا ولا يارود في هذا من ان الاجتهاد في كل
 فاما ما في من المصنف وقال عليه السلام اصل العبادات احكامها
 اشخاصها قال في انما قلنا قد نصيب اكثر نوايا اولي علو درجه بعض
 لا يخط عنه يحصل له من الثواب شيئا لا يكون غيره محصلا في رتبة
 الجوارك ثم ان علو درجه بعض عدم سقوط او الشئ في بعض الدرجات
 احوالها يكون في بعض الدرجات ولا يكون غيره محصلا في رتبة
 كمن يحرم ثواب الشهاده لكونها كما وترايب القليل لكونه محصلا في رتبة
 الغناء لكونه اما قالوا ما ينطبق على الوي ان هو الا وحى لوى

في علمه ورايها لك

واجبت ان

واجب على من يظهر ادعاءه ولو سلم فاذا ائتمن بالاجتهاد والوحي
 لا سطحي ومن قائلوا بالوجوب على من لا يثبت له الاجتهاد الا احكام الاجتهاد
 واجبة بالمنع كالاجماع من اجتهاد وحق الوكان على من في جواب
 قائلوا بالوحي او لا سماع ما لو انما هو في الحقيقة من عدم عليه
 الطعن في العلم بالاجتهاد والوحي وكان كالمحكم في اجتهاده وهو في
 كونه عليه السلام منعه بالاجتهاد قالوا اولاً قال في حصوله
 يتحقق من قوله ان هو الا وحي يوحى وهو ظاهر في العموم وان
 ما يظن به عن وحي وموسى الاجتهاد والوحي في الظاهر و
 كانوا يقولون من العرفان انه افترى في حق من ينفذ في حق
 وطرس سلباً فلا غناء مع الاجتهاد لانه اذا كان منسجداً لا
 ما وحي لم يكن من الوحي بل كان قولاً من الوحي قالوا ثانياً لو جاز الا
 جهاد لجاز على الله ان يزم باطن بالاجماع بيان الملازمة احكام
 وجواز المجاهدة لزم احكام الاجتهاد وادلاطع بانه حكم الله
 لا اجتهاد الا صابرة والمخطا والمخطا منعه لزم احكام الاجتهاد
 مطلقاً بل لزم لعون لها العظم كاجتهاد كونه حجة اجماع فان
 الاجماع به كونه عن ان يجوز مخالفة فكره كاجتهاد الرسول
 فذا قرن بقوله عليه السلام وهو قاطع قالوا ثالثاً لانه منسجداً لا
 لما يفر في جوابه بل بل يثبت ويحكم عليه عليه السلام ولا يتم
 باطل لانه في جواب كثير من المسائل الجواب لا يلزم فانه
 زعموا بالوحي الذي يحد من اجتهاد الاجتهاد لانه لا يتم
 لانه فيما لا ينفذ فيه فلا بد من تحقق عدم النص الوحي والاعتقاد

يا من لا اجتماع فان استغنى الوسخ سدد رة قاطبة الكاف
 على النص في الحكم بالوجي لا يجوز للاجتماع ولا ينفذ الاطاعة
 على النص بحرم عليه الطعن الجواب لا يسلم انه فائدة على النص فلا يعلم
 الحكم الا بانزال الوجي عليه فانه غير معدود فيهم فلو قلنا عليه
 وفي لا يجوز للاجتماع في التلقا وذلك حكم لا يسمونه مع انها لا
 الا الطعن ولا يبق يمكنه معرفة الحكم بغيرها بالوجي فهو م عليه الطعن
 مسئلة الجار ووجه للاجتماع محض عايره طنا واما انهما
 الموقف وراهما الموقف محض حصه لنا قول الى بكر من لا الله
 اذا لا بعد الى يسد من اسد الله تعالى عن الله ورسوله
 سيد فقال عليه السلام صدق حكيم سعد بن معاذ في بي وربه
 فيكم بقتلهم ورسول الله تعالى عليه السلام بعد حكيم حكيم
 سجد رة قوله القدره على العلم مع الاجتماع فلهذا ثبت
 الجزء بالليل قالوا انوا رجونا اليه فلما صبح فابن منهم
 في خوار الاجتماع في عصره عليه السلام خلاف من جوده
 اصناف ووجهها اربعة ذمت او اما وقع طنا لا يقيننا ثانيا
 لم يصح ثانيا الموقف را بها وقع تم عاينه وفيه تحريم
 لقول الى بكر لا الله اذا لا بعد الى يسد من اسد الله تعالى عن الله
 ورسوله محيط كسرة قال الى الى فاده وقد مثل رجلا من الكس لا
 فيهم لظا ليس له والطاهر انه عن الراي دون الوجي فقال رسول الله
 علم صدق في الحكم فصوره الكلا به الصيغة والصحة
 وادارة ما بعده فقد استوفى في فراخه ولنا الصم ما صلح

في الاجتماع

في البراءة حكم سكران معاد في مريد حكم تعاليم دوسي درار بهر نقل
 عليه السلام فقد حكمت حكم من فوق سيرة الحكماء في رفع الساعات
 فادرون على العلم بالروح الاموس والقدره على العلم مع الاجتهاد
 المعروف من الدين حاشا للعلماء بالعلم له معروض المعروض انما قد
 الجهد من العلم والاجتهاد والميل الذي قد قال في المتن في العلم
 فانما هو علم ان لو كان وفي الجهد والغاية لا يغيره قالوا قد ثبت
 ان الصواب كان ايرحون اليه في الواقع وهو دليل من الاجتهاد
 في البراءة في ذلك والله وحده من الاجتهاد وطوار ان يكون في العلم
 لهم وجه الاجتهاد وطوار الامرين مستند الاجماع ان المصعب
 في العقلية واجتهاد في العلم الاسلام محطى لم يفر اجتهاد
 محمد فقال الحافظ لا اثم على المجتهد بخلاف المعاند وازاد العبرة
 كل مجتهد في العقلية مصيب لاجماع المسلمين على انهم في العلم
 البار ولو كانوا اجرائين لما شاع ذلك مستند بالطوار اجتهاد
 باحمال المحققين قالوا انكليم الاسلام وهو من المصنفين
 فليس من المحققين في شيء وكذا حلف كل مصيب لا
 وحكم العقلية والفرعية في ذلك مختلف فعملها مستلزم
 وتكلم اولاً في العقلية وذكر في العقلية وذكر الاجماع
 على النفي بل المصيب للمحققين والاعتراف بالدلالة محطى
 وان من كان منهم باقياً في الملة الاسلام كلها او بعضها فهو
 محطى ايم كاد سواد اجتهاد خلافاً للمحاط فانه قالوا ان المجتهد
 مع انه محطى وعري عليه في الدنيا احكام الكفاي والمعاذ فانهم

والله اعلم بالصواب وادع عليه ان كل مجتهد في المسائل
الاولى وقوع معصية حتى يلزم منها اعتقاد قدم العالم وصدور
احكام القدم والحدوث فخرج عن المحقول او كان لزاما عدم
الانتماء لمجمل عقلا ولتأتي لعدم اجماع المسائل من ظهور الخلاف
بما قبل الكفار وقائلهم وعلى انهم من اجل السواد عولهم على ذلك
الى النجاء ولا يقولون من معاندهم بل يعطون بالهمم
لما ينادون الحق بعد ظهوره لهم بل يعطون بانهم لا ينادون
بمصدقون دينهم الباطل من طرق اجتماعهم ولا ينادون
بمخولهم وذلك من الذين كفروا اول المؤمنين كفروا من النار
وقوله ثم بعد ذلك ولو بهم وعلى سمعهم وعلى ابصارهم غشاوة
ولهم عذاب عظيم واليهاب انه لا يقدر وطعام الارواح
غير المجتهد منهم قالوا انك لا تعلم معصية اجتماعهم تكليف
بما لا يطاق يمكنه لما الاولي فلا ان المقدور بالنيات هو
الا اجتماعه والنظر كونهما من قبيل الانفعال دون الاعتقاد
فانه من قبيل الصفات وما يورى الله لاجنها وهو لا يجد
للاجتماع ضرورة واما خلافه محتج واما الثانية فلما
يعدم من دليل العقل والسمع على امتناع تكليفه لا يطلق
وعلى عدم وقوعه لولا ان لم يكن معصية اعتقادهم مقدور
فان ذلك امتناع بشرط الجواز اي ما داموا معصية من غير
منع لعدم خلافه وذلك لا يوجب الفعل معصية
غيره وادع عليهم فان المتسنع الذي لا يوجب التكليف بالانبياء عليه

كالطريق وحمل الحمار وما كان لهم من فروع الحكم وهو حاش منكم ومما
 خرج منكم فتملكوا له من الحكم مستند العظم لا ثم ما جئتم في حكم
 اجتماعي ودرست للرسم للاصم التي تسمى المحطى لا العلم بالقرآن
 باصطاف الصحابة السكوت مع فروعكم ولا تأثم ولا فيهم ولا في
 انه لو كان اثم لعصفت العادة مذكرة واعمل كالحاصل ما حكم المجتهد
 الا بعد ما دلت من الاصول او لما لا حكم الشرع والقرآن والاجتهادية اذا
 اخطأ فيها المجتهد فخرج من طوع بانه لا اثم فيه ولا خلاف في سوي ارضه
 بشرط الركن والى كبر الاصم من الحكم المحطى اثم ولا يعاب في الاجتهادية
 لا طاع لانها علمنا بتوهم الزان الصحابة قد اصابوا المسائل الاجتهادية
 وكن ذلك شاع ولم يعمل بشك ولا تأثم من عصم لبعض من ان يقول
 احدا لم يفتن ان لا اثم ولا اصم من ان اخطأ اثم مع العلم
 انه لو كان اثم لا كرهط او الاجتهاد ويحبونه وهو قوله ولما لم يخطئ
 يتأثم علم وطاع عدم اثم ثم اعرضوا عن سوا ذلك قليل من القضاة
 والجمهور فلا يفتن السكوت مستند المستند اليه لا طاع فيها قال
 القاضي والجمهور كل مجتهد فيها مصيب وعلم فيها مانع لظن المجتهد
 وقبل المصيب واحد من منهم من قال لا دليل عليه كدقير بها يقال
 الكساد ان دليله ظني فمن طوعه فهو المصيب وقال المرات والاصم
 دليله والمحطى اثم وهل من الاثم الا روى التوطيد والتصديق فان كان
 فيها فاعلم مصم محطى اثم وان المصم فالحق المحطى اثم لما لا دليل
 على التصويت ولا اصل غيره وهو مبني على ما لا طاع والاصل
 كل مجتهد مصيب لا اجمع العصاة لان اسما رطوبه من وبقا لظن

الاجماع على انه لا يفرق فيه وجوب الرجوع فيكون طائفا على ما لا يفرق فيه واحدا على
 الطعن فيبقى بالعلم لا بالعلم بتفاريدها ولا كما في السجل في النفس صحتها
 ذكر العلم فان قيل فكيف لا يراعى لان الاجماع على وجوب الرجوع في الطعن
 للسجل او محرم فطحا قلنا الطعن معلق بوجه الحكم المطلوب والعلم محرم
 الى الله فاصحفت المتعلقان فاذا اتمت لفظ الطعن بال طعن محرم الى الله
 فان قال الطعن متعلق بكونه دليلا والعلم بثبوت مدلوله فاذا
 يندل لظن بال شرط ثبوت الحكم قلنا كونه دليلا حكم البصفا فاذا
 طعن عليه ولا جاز ان يكون المنع بغيره فلا يكون كل مجتهد مهيبة
 لانه لا يسمي العلم بالمدلول مع اجتماع الدليل والبرهان
 اطلق المصداق في الايجاب وسامع وتكرره لم يكن
 وعن علي بن ابي حمزة انه سئل عن رجل خطا وادان ابن عيسى في ترك
 العول خطا ما ثم وقال حزننا بطلنا يا هلم ان الله لم يجعل
 في مال الا احد نصيبا ونصيبا ونصيبا المسئلة اما للعالم فيها
 حزن ليس ارجاج او غيرهما فاطع اما الى الا قاطع فيها فقد
 اختلف فيها فقال القاضي والجباي كل مجتهد مهيبة
 لا حكم فيها نصيبا وحكم الله تعالى فيها فاطع لظن المجتهد فاطع
 فيها كل مجتهد فهو حكم الله تعالى في ما في حقه وعن بعضه ووصل الله
 فيها حكم والمصيب واحد ثم منهم من قال الله تعالى فيها حكم ولم
 يفسد عليه دليل انما لو عليه الفاعل كدمين نصيب في العباد
 فهو المصيب وبغيره المحطى وسئل بل عليه دليل لم يفسد دليل
 فقل لا تساءل دليله في المحطى ثم قال بشر المنة الربك الام

معا

والله اعلم

الحمد لله

وليد على المحل ثم والش في باب حقيقه ولكل واحد منهما
 بصورته على محله على وجهه للمبعض والملاهي منها قاطع فان
 كانا ملاويين لم يضر فمما هو محلي في خلافه والمحار والمحلي
 لهما لا وليد على التصويب في غير نفعه فان لم يكن كذلك لغيره التصويب
 كل واحد منهما يضر عن كل ذلك مما لم يضر احد ثلثا وثلثا يضر كل
 لولا الاجتماع على التصويب واحد معين فان عدم التصويب كل ثلثا
 ولا يجرى ان اشياء مثل الاصل مثل الدليل لا يحسن ولنا العلم
 كل مجتهد مهيأ الزم اجتماع المصطلحات لانه لو كان كذلك فافترق
 حكما قطعه بالحق في حد ولا شك ان استمرار قطعه وطبقا قطعه للصحاح
 وانما قطعه غير حقيقه الرجوع عنه الى ذلك الغير فيكون عالما به لعدم
 وطنا لا يتمكن ظاهرا على الاشياء واجبة لانه ولعدم العلم القطع وعدم
 القطع وما تقتضي ان لا العمل لان شرطه القطع وعدم
 القطع وما تقتضي ان لا العمل لان شرطه بقاء الظن فيكون القطع
 غيره وجوبه الرجوع قلنا نعم ومن بين من يزعم ان العلم بالظن
 في العلم بالظن يشي الى الظن بخلاف متعلقه والحق في العلم بالظن
 الى العلم بمتعلقه فان القطع بدو في ذلك الحكم من طئه والحق في العلم
 عن خبره كذا فانه يستمر الظن بما يحصل به القطع فاذا حصل
 العلم بالظن حورده وحكم القطع هو انشاء هو به اجدر من
 الظن لان العمل الاول لان العمل الاول لان العمل ببقاء الظن وعدم
 عدم دليل في ما كان له لانه لو كان الظن موجبا للعلم لا
 من المصطلح مع ذكره لو لم يحصل من بعض ما علم بموجب مع ذلك

الموجب للعلم بدوامه لا يوجب وجوده في الموصوفات من حيث العلم بدوامه
 عدمه بل هو من الموجب وكونه موجبا لذلك كالموجب في العلم بدوامه
 الظن مع تذكره لا يوجب شيئا كالعلم للربط في مطلقه بل هو من
 اللازم لان لزوم التعيين في ذلك على المتعينين ولاقولكم جوابا ليقول
 بعضهم قد يركبكم فهو طوايبا وان لم يعلمه العينة او يقول بوضع هذا الجمل
 الذي هو من جهة خلاف اللجاج بيان انه مشرك بالانتماء ان لا يجمع مع
 ما وجب ان الظن الوجوبية وجوب الفعل قطعا وان كان عدمه
 قطعا في شرط القطع بقاء الظن باذنه فيلزم الظن والعظم وجميع
 المعصيات قلنا انما يلزم ذلك لو كان متعلقا بالظن مع واحد
 وليس كذلك لان الظن متعلق به بانه الحكم المطلوب والقطعة متعلق
 بحكمه في العلم لانه مطعون فاصطف المسئلة ان كان فليس حكمه متعلقا
 بغيره النقيض مع تذكره طريق العلم كما ان عدم قلنا لا يرد لان العلم
 متعلق بالظن طوام مطعون في العمل فاذا اراد ان الظن فعدمه
 شرط العمل به فعدمه في العمل بوجوب العمل في زمانه وان الظن وذلك
 كان حاصلا قبله وان الظن العلم بوجوب العمل به عند لقائه ما
 قلنا في الجواب انه محتمل في ذلك او لا في العلم اي متعلق بالظن فان
 الظن متعلق بكون الدليل وليلا والعدم متعلق بشيئ من العلوم
 وليلا فاذا اراد ان الظن في شرط ثبوت الحكم وهو شرط العلم لانه قلنا
 هذا لا يمنع اصحاء المعصين فانه لو لم يلبس الاصل حكم فاقول انه
 فعدم علمه اذ لو لم يعلمه لكان في المنع به غيره اي الذي
 العمل بغير ذلك لانه يلبس الاصل في الحكم بوجوب العمل بغيره فعدمه

اشتقا دانه و اول هذا حكم قد اخطأ فيه المجتهد فلا يكون كل مجتهد
 مصيبا مع يجمع في كونه دليل على العلم به بقوله للازمام ولن
 انهم ان الصواب يطلقوا الخطأ في الاعتقاد كثيرا او كثيرا من غير
 كبر كان اجماعا منه ما روي عن علي بن ابي ربيعة وغيره من خطبة ابن عباس
 في ترك القول بوقوع خطائهم حتى قال من ما يلهي بالهتة ان لم يجعل في ذلك
 نصفا و نصفين و ثلثا كثر قال ابو بكر رضي عنه قولك الكلام
 يراي ان كان صوابا لله و ان خطا، في من الشيطان و قال
 عمر رضي عن عمر لا يدري انه اصواب الحق لكنه لم يزل جديلا و عن علي
 رضي عن نفسه المحمودة ان كان قد اجهد فقد اخطأ و ان لم يجهد
 فقد غشك قال و استدلت ان كتابا بدليلين فان كان احد علي
 راجحا بين الاتساع و الجيب بان الامارات ترجح ما بين
 راجح و استدلت بالاجماع على شرح المسطرة فلو لا بين الصواب
 فائدة و اجيب بين الرجح او المساوي او المثلثين و استدلت
 المجتهد طلب ولا مطلوب محال محرم اخطأ فهو محقق قطعا و اجيب
 مطلوبه ما جعل على طه فيحصل و ان كان محصلا و استدلت بان يترجم
 حل الشئ و حرمه لو قال مجتهد شافعي مجتهد حنفي استثنى
 ثم راجعك و كذا لو قال روح محله مجتهد ادره لو لم يترجم
 بعده مجتهد اخر لو لم يترجم بان لا يترجم او لا حلا و في عدم
 اتباع طه و جوابه ان لو لم يترجم فليس حكمه ادره مساك
 استدلت بما للمذهب المختار مع صيغة استدلت بان
 المسئلة ان كل ما لا يترجم لعل فواضح انه خطا و لكن

بدليلين اما رفا مالك بترج احداهما لو نسيلا فان ترج
 احداهما العين للصحة ويمكن الاخر خطأ ولا يجوز العمل بالمرج
 وان لمسا ومان فخطا وكان الحكم الوقف والتمس في الثاني للتعيين
 محطتين الجواب على الثاني ان نسيلا او ترج احداهما قلنا بل
 بهما في الثالث وهو ان ترج كل واحد منهما فان الامارات ترج
 بالعدد فاما لعدد فله في نفسها فاما راء كل واحد عنده و
 ذلك هو ان في قوله استدل ان الامارات اعلموا ان ترج
 ولا يصور لما فائدة الانبياء في الصلابة على الخطا والصوت
 الجميع مع ذلك الجواب بالسلم ان لفائدة لما الا ذلك وما
 فائدة ترج احداهما من في لفظها ليرجها اليها ومنها في
 لفظها ليرجها اليها دليل آخر ومنها المهر من وحصول حكم
 الوقف على المأخذ ورد الشك ليعين وكيف لا يجتهدوا في تعديل
 بان المحمد طالق في طلب المطلوب فان اثبات طالب لا مطلق
 محال فمن وحد ذلك المطلوب فهو مصيب ومن خطا
 فهو محط على قطع الجواب ولك طالب ولا مطلوب في محال لم
 لكنه انما هو الدليل بل لو ثبت ان المطلب ثابت قبل الطلب
 والنقص وجد انه وذلك اول المسئلة فان المطلب وجد
 عند ثبوت الطلب على طه من الامارات المختلفة فيحصل لكل
 مطلوب وان كان محتملا فان قلت ليس يحصل منه كونه
 حكم الله فكيف يمكن ذلك مع الحرم بان لا حكم لله تعالى في الجوا
 وبالله مطلقا اي بعد مطلب بل في عالم العلم فان بهما حكم كيف

يطلب قيمة المهر المهر اولاً باسمة قلنا لا بل منعني طرائق
 البق بالاصول والسبب باسناد من الشارع اعتباراً به ^{سبب}
 لصونيب الكل مسلم للمحال فيكون مخالفاً لما في صورته ^{الخط}
 او كان الروح مجتهداً اثنافاً والروح مجتهداً وحده ^{الخط}
 انت بان لم قال ما حوكت فالرجل لعقد الطلاق المراه ^{الخط}
 من جهة المدعيين ^{الخط} حكمها ومنها ثانياً ان يمكن مجتهداً امر معلوم ^{الخط}
 يرى صحة ^{الخط} مجتهداً امر تلك المراه اذ يرى بطلان الاول فيلزم
 من صحة المذهب من علمها لها دار محال الخراب اذ مشترك ^{الخط}
 اذ لا خلاف في ان يلزم اتباع طه والبراء الحق وهو الحل وهو ^{الخط}
 الرجوع الى حاكم ليحكم بينهما فيستعان حكمه لوجوب اتباع الحكم ^{الخط}
 والمخالفة قال المصري قالوا لو كان المصبيب واحد ^{الخط}
 المصصان ان كان الحل باقياً او وجب المطاوع ^{الخط}
 المطاوعين بنسب انما لا بدليل انه لو كان فيهما الصراح ^{الخط}
 جماع ولم يطلع عليه لغير الاستيذان وجب مخالفة وهو ^{الخط}
 فهدا اجدر قالوا ان قال عليه السلام بالهم اقمه ثم ائنه ^{الخط}
 احد لم يحطوا لم يكن يدي وجيباً بانه يدي لانه فعل ^{الخط}
 من مجتهد لو معقد لقول المصصان بان كل مجتهد مصيب ^{الخط}
 وليلان قالوا ولا لو كان المصصان وحداً او لم يحط ^{الخط}
 العمل بموجب طه فاما ان لو حله عليه مع القول ^{الخط}
 في نفس الامر في حقه او مع القول معاً ^{الخط} الحكم الذي في العمل ^{الخط}
 في حقه ولو زواله والاصل مسلم سوت الحكم الاول ^{الخط}

فلا تفتوت ولا تلتزم وهو باطل ولا الثالث وهو العقل واحد محض
فلا تفتوت ولا تلتزم فني لربك بالجليل والعمر والكرم ويكون العقل الواحد
حالاته من حيث هو من حيث هو واحد وله محاسن في الرابع وهو محض
العقل بها فلا تفتوت ولا تلتزم فلا ولا هرا مع انه اما محض العقل اما محض
مردله لا يخرج منها فيكون محضها بالجليل او لا اختيار الاول
وهو العقل المحض بها فلو كان لمرام احصاء النقص قلنا انما لم
ان الاول محض العقل فلو كان الاجتماع العقل فخصه هذا الاثر
وليس كذلك بل مقتضاها اجتماع الوقف فلا ما هي
وهو انما انما محض العقل باحد هاتين اوجه استقاله لربك و
المردله لربك من حيث هو واحد وله ليس مردله ولم يعم عليه
وليس كذلك انما محض العقل وهو انه لا العقل بها كما لم يكن
دليلا وانما محضه عدم العقل بها ولا كذا في انما انما محضه
اقتضاه من الامرين لا في ترك العقل بها فله هذا الدليل ان
يقتضيه وقوع احد هاتين وان لم يعلم بعينه كما كان من مرام الدليل
ما او عدم الدليل ليس محضها والحق ببناء من الدليل ولم يستلزم
الدليل مستلزم لا يستلزم فلو كان متناقضان

في وقت واحد بخلاف ومثل وخصه على قول المحرر
لان ترتيبا ما لا يرد جميع فكذا في الساطع ان لم يظهر فرق
وقولنا انما محضه سيج فلو مستلزم فلو كان واما العلم
واما فيها ما نقص العلم وقولنا انما الدليل مستلزم
واما في قولنا على القول انما العلم واما عدم القول

لا يجوز ان يكون المختار في سبيل قولان مما لا
 في وقت واحد بالاسم الى سبيلين بل ان كانا في وقت واحد
 لا يفتقر وان رجع احدهما فهو قول وتبين في ما في
 وقتين فيا برأوا لغير الاحتجاج ولما في وقت واحد
 لسبيلين فحينئذ رجع القول العرفي لاعتبار الملازمين
 ولا يجوز على العقل الموقف فان كانت المختار قولان
 من بيان اي وقت في الطاهر ان لا يخرج رجع عن الاول او
 ان يخرج منه وكنه كذا في كان القولان في سبيلين سابقين
 الى الم يظهر بينهما عرو وان ظهر رجع على عدم حمل الحكم
 فيها الى نظري في مثاله اذا قال في استتياه طاهرين احد سبيلين
 محدد وفي ثوبين لا يجوز ولا رفق بين بينهما فقول في الرجوع
 الى الوقت في ماء وبول لا يجوز في العاري طاهر وهو كون البطل
 محسوس المصلح عليه ولما حكمه فماله اصل في الطاهر الاجتهاد
 وفي خلافه خلافه فاذا لم يرد هذا فقد مال اليها بعد سبيل
 مسئلة فيها قولان وقد علمت انه لا يجوز ان يكونا محليين
 له مصلح على احد وجوه الاول لاعتبار فيه قولان فكل بعض
 بهما وبعضهم بذاك فيكون الاول الثاني محليين فان قيل
 معنى ان يكونا للعلماء فيه قولان وذلك لاعتبار الدالين
 عنده الثالث في فيها قولان وفي ذلك على العقل العرفي
 عند دعاء الدالين السامع لعدم في فيها قولان فيكون
 قوله مسئلة لا معنى الحكم في الاجتهاد وبما است

فامنه ولا من غيره با اتفاق السلسل فيجوز من غير انفس الحاكم
 وتيقوا اذا خالفوا فلو حكم على خلاف اعماده كان با
 طنا وان قلده غير انشا فلو روج امره لغيره ثم لغيره
 فالصار والهم ومنه ان لم يصلح حكمه وكذا للقلد بغير اجتهاد
 مقلده فلو حكم مقلد بخلاف امامه حرم على مقلده بغير
 لا يجوز بالمتقدم من الحكم في السائل الاجتهاد به لا حكم نفسه
 في انفس اجتهاده ولا حكم غيره اذا خالف اجتهاده اجتهاده
 بالاعا فلو لا يردى الى نفس المص من مجتهدا امره بغيره
 وبمنه من غير انفس الحاكم وهو فصل الخصومات هذا ما لم يكن
 مخالفا لعلامة واذا خالف فاما نقصه انشا فلو حكم بغيره
 بغيره فانه مائة كان حكمه باطلا وان قلده بغيره مجتهدا اخر
 ذلك لانه بحسب العمل بغيره ولا يجوز له التعليل مع اجتهاده
 انما الزايع عندهم الاجتهاد لو روج امره لغيره
 عند من صحه ثم لغيره اجتهاده فراء غير جاز فيفتي اختلفت
 فيه والمصادر بحسب مطلقا لا يستند لم لا يصعد حراما
 وصل انما حرم اذا لم يتصل به حكم حاكم فاذا فصل به لم
 يحرم والا لزم نفس الحكم بالاجتهاد ما ان لم يلهه مقلد
 ثم علم لغيره اجتهاده مقلد فالحصار من ذلك لك وذلك
 كما لو امر اجتهاده المجتهدين في انشاء صلوة بغيره
 والي عليه وان حكم مقلد بخلاف مذهب امام فني
 على المحور تفكيده فاما ما في سجي المحمد قيل

ان يجتهد ثم من التقليد وفيل فيها لا يحسد وفيل فيها لا يفتقر
 وفيه وفيل الدلائل يكون مصابيا وفيل مع فان استمر
 واخرى باعيا وفيل غريم وفيل الاجتهاد والفا قالوا
 حكم شرعي فلما بد من دليل وفيل حرمه كبد من النبي بانه
 كفي فيه اسعاه ودليل الثبوت وانما يمكن من الاصل
 فلا يجوز البديل لغوه ودرست لوجاهة قبل طار به من
 واجب بانه بعد حصل الطعن للفقهاء المجتهدين سألوا
 اهل الذكر قلنا للمقلدين بدليل ان كنتم ولما ان المجتهد
 من اهل الذكر الصحابة مصابي اصحابي كالصوم وقد
 سبق قالوا للمعتبر الفخر وهو حاصل بحسب طعن اجتهاده
 اقرع المجتهد اذا اجتهد كما دى اجتهاده
 الحكم فموضوع من التقليد المجتهد اقرعها فاما قبل ان
 يحصل فموضوع من التقليد المحسار انه من دليل من فيما لا يحسد
 من الحكم على به لغوه فما يحسد وفيل خلافها لا يثبت
 وليه باستعماله للاجتهاد والنظر وانما لا لا يعود بانه
 لا يعلق فيه اصلا وفيل من الدلائل يكون مصابيا كانه ان
 كان ارجح من غير من الصحابة قلنا وان استمر
 كمر بعد اسم شيئا وفيل الدلائل يكون مصابيا او البعيا
 فريم فاجاز بعض لغوه حكم شرعي فلما بد من دليل
 والاصل حرمه لا يوافقها مع عدم الجواز فان
 للاسعاء نفى يكفي فيه عدم دليل الثبوت وهذا ان

العموم الشرع على الجواز انما ثبت بالماضى ولنا العلم ان
 المتعلمين بدل الاجتهاد هو مراد من ذلك انما هو الاجتهاد
 والماضى هو الاجتهاد بالماضى مع التمسك بالماضى كما هو مقتضى
 القيمة وكما قيل من جهة الاجتهاد وقد يعم انه بدل بحرفها
 هذا وانما هو بدل لوجاه المتعلمين لاجتهاد الجاهل
 الاجتهاد لان المانع في كونه بمقتضى اهل حوائه او الاجتهاد
 حصل له الحق الحكم باجتهاده وكونه من لدن دعوى العز والمصلحة
 بالاجتهاد اولى القوي الطمس فيكون العلم به علما بالاجتهاد
 دليل الجواز يفتقر وجهه قالوا اولاً انه من ماسمى اهل الذكر
 ان كنتم لا تعلمون وهو قيل الاجتهاد لا يعلم ولا يفتقر من اهل
 الذكر فهو حجب عليه والله للعقل به وهو المطلب لاجواب الخطاب
 مع المتعلمين بدل قوله ان كنتم لا تعلمون وهو صيغة
 العموم بغير من سبها قد ان من تعلم لا يحسب عليه السؤال
 واذن السؤال انما هو لمن لا يقدر على العلم بنفسه والجهل
 السبيل كذلك ولان المجتهد من اهل الذكر لا مرد
 على مرجع من اهل الذكر ولا دليل على مراده فيكون لا يحسب
 قالوا بانها قالوا بسلام اصحابها كالجموع وعامهم اعيانهم
 احدثتم واجتهدتم سابق انه المتعلم قالوا بانها العنبر
 الثمن وهو حاصل بنبوي العرف من العلم بالاجابة بالمراد
 له باجتهاده اولى من له نبوي العرف من العلم بالاجابة
 مسئلة المختار هو ان من المجتهد الحكم بما شئت فهو

وترددت في نفسي ثم انصرفت لم نفع لما لو اشتهت ان كان له ووالله
 عرفت ان الله لو كان في المصالح والمفاسد في الجبل العبد فاجيب بان
 الكلام في الجواز وجوب علم لرب المصالح وان جعلتها بالواقع
 قالوا الا ما حرم الله من المصالح فاجيب بان الله جود ان يكون
 بغير ما في قالوا قال الله انما اذن حرم ما جيب بان الا اذن حرم
 بان الا اذن حرم من المصالح فذليل لك بحساب او من
 ولم يردده ووجه استصحابه بتقدير كبريه بغيره فكيف لو من
 فانه في وجهه قدس كبريه فوجه في شرع قالوا الامارات
 اسبق ان يحسم هذا المشاهدة لولا يد ولو قلبتم لوجب
 ولما قيل ان جبر الخيارات ثم انشدت ان ائنه ما كان مركب
 لو منعت واما من المعنى وهو العبد المحض فقال عليه السلام
 لو منعت ما فعله واجيب بمحمدان يكون حرمه من غير
 محض ان يكون ~~هذه~~ مستلزمه ويحسم
 العوض وهو ان يعرض الحكم الي المجتهد فقال له احكم
 بما سبب فانه صواب وانما هو ان خلافه والمصار
 حواره وتعدد انشا فخره والمجودون اختلافوا في
 وقوله والمصالح فانه ما نفع لنا في الحوار لمستحقا
 لاداة وطعا ولو كان مختلفا كان مختلفا بغيره وللاذم
 منتف او الاصل عدم المانع قالوا اول العوض
 الى المصلحة جلية بما في الاصل من الصالح يوردي الى البقية
 للمصالح المحررات كما اذا انصرفت عنه فانه يكون باطلا

يحسم هذا ولا يصح ان يقال ان الله في شرع الله اذن

للجواب الثاني في الجملة ان في الوقوع وغاية انه يورث
 الجواب الثاني المصالح لا التي انتقائنا وذلك لك في هذا لأن
 يقول في ذلك من حيث ان حمله بالمصالح مستلزم للمصالح
 المصالح وذلك كما انما امر من ذلك حسب علم انه محذور ما فيه
 المصالح فيكون المصالح لا زمره كما كفاه والى حيل المصالح العاكفون
 بالوقوع قالوا او قال مع كل الطعام كان حلالا في اسرائيل الا ما حرم
 اسرائيل على نفسه وذلك لصوره كونه على صف لا يجوز من يبدل قد حرم
 على نفسه في اسرائيل قالوا ثانيا قال عليه السلام في طاعة عظماء
 الله لا على خلقه ولا بعد شؤكها الحق العباسي لا لا ذكر
 نعم عليه السلام الا الا ذكر دل على عو لصل الحكم اليه وانه
 حتى انظر استواء ويستثنى بالمرس للعباس مع ظهوره في
 الوجه في تلك الصلة الحقيقة اذ لم يظهر علاماته الجواب باحد
 امور ثلث ما يات الا ذكر ليس من الخلا فكون دليل
 عباس او ليس جوار الاختلاف هو الاستصحاب يكون
 الاستثناء منقطع وهو ما في سابع ولو جارا والمميز لكان
 الا ان ذكر محلي والبيان الا في خبر من الحدار لكن لم يرد بانهم
 محصيا وحر باله من ظاهره وفهم ان يكون انه لم يرد فيخرج
 بالمراد كحفظ ما فيه من الطعام النضر لله فليل ذلك في هذا
 ان يكون فان قيل اذ لم يرد في خبرهم استثناء من القول
 الا وارجع عدم وحمله وقد علمت بطلان ذلك في نفسه
 الاستثناء فلنا استثناء وانه لم يرد في خبره بقوله

لما حكى هؤلاء كانه قال لا يحل لغيره الا الاخذ بغيره مع انه ذاك
 ايجازا معناه ما جاءه من الخلاه وادب وليم لان قيل
 كيف السليم والاشياء ما في صوت الحكم لم ينفك ليس للثبوت
 من الاوائل بتقدير الكبره فتقديره لا يحل لغيره الا الاخذ
 فالملق او لا الثبوت الحكم مطلقا استثنى لو عدل في غيره
 كل العمل والاثبات عدم عدم هذا ما منه لا ينعى لان سلكه يظهر
 فيه لانه اما ذاك فيما يطول ما نه قالوا اننا نعلم على السلام
 لو ان استحقاقه لهم بالسواك وهو مخرج في الاصل الامر وقد
 اية وانه سئل في حجة الزواجر اجمعت هذه العنايت او لا يبد
 فلا حيلة السلام بل لا يبدل ولو قلب لم يوجب وهو مخرج
 في قوله المخرج من غير شيء يوجب وانه لا قيل في غير
 له ان في ان شاء الله اية الحمد ولما انت على كنية في قوله
 والعمل على معروف ما كان مرك لو منت ويرى ما من الخفي
 وهو الضبط للتحقق على عليه السلام لو سمعت ما علمه علمه فقل ان قيل
 وهو انه لا يوجب شيئا ان يكون في غير هذا معينا فضل له ذلك
 ان سائر ان ما هو محرم وهو ان يكون في غيره فذلك لو
 شفع فيه فاصل محرم مستعمل العنايت لم لا هو في قوله
 في اجتماعه وفي قوله الخطا والاشياء ما في صوت الحكم لم ينفك ليس للثبوت
 عدمه والقيام ان انت ما سئل في حجة الزواجر اجمعت هذه العنايت او لا يبد
 من السماء وحده ما كان منه الا ان شاء الله وسلم وادبهم اجمع
 في قوله الذي والعمل العدل لم يكن كنهه في حقه كنهه

من مال احييه فلا يحد فاما ان قطع له قطع من نار وقال
انما احكم بالطاهر واجيب بان الكلام في الاحكام لا يقب
مقول الخصومات ورواية مسلم للحكم بغيره المختل
قالوا لو جاز لنا ان سقنا بالخطا واجيب بنحوه للمقام
قالوا لا يجمع معصوم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا اختصامه بالبرية
واشيع الامم له من مع الا ولويه فسيهم الدليل قالوا لا شك
في حكمه بل في قصور استنبذه واجيب بان الاحتياط في الاختيار
لا يحل عروق الهالك والوهم **باب بيان الوجوه في السلام**
كقوله الاجتهاد فضل يجوز عليه الخطا ووجه خلافه وهو تفصيل
جواز ما وقع به من غير علمه ونسب على الخطا والمصارف انما لا يور
من المعقول انه لو اشيع عليه الخطا لكان المانع لانه ممكن
لذاته وانما يصلح عدم المانع ولنا انهم من الكتاب قوله
لح عقاب الله منكم ثم اخذت منهم حتى يتبين لك الذين صدقوا
ويعلم المخاذعين فدل ان ادنهم كان خطا ومثله في
العادات يوم يهر ما كان يعني ان يكون له سر حقوق
مصر في الارض الاية هي قال عليه السلام وفرد استاء في الخطا
فدل ان الكاديات من خطا ولنا انهم من السنة قوله عليه
السلام انكم يجهلون الي دليل احد لم اكن حكمه محمد ص
له يلج من مال احييه فلا يحد فاما ان قطع له قطع من نار
وقوله عليه السلام انما احكم بالطاهر فدل انه قد نصي بال
يكون حقا ولعله قد كفى عليه بالحق وقد احسن

هذا بانه انما يدل على خطأ في فضل المصنوعات وهو غير
 محل المراج فان الكلام في هذا الحكم باقي فضل المصنوعات
 وهو ان فضل المصنوعات مستقيم للحكم الشرعي بان
 المصنوع لا يحرّم له حرّم له حرّم له حرّم له حرّم له حرّم له
 خطأ في حكم الشرع جازي وقد صحت عنيات الخطأ في حكم
 الشرع المعين للخطأ في انذار به تحت عموم قد اجيب على
 لا يكون خطأ ولا الاجتهاد مثل هذا حرّم له حرّم له حرّم له حرّم له
 يكون محرّقا ولا لوجار لجان كوننا ما موردين للخطأ
 والآراء عام الفوائد بيان الملازمة الامور من باقية فلو
 كان ما اتفق به خطأ لكتنا ما موردين بالخطأ والجواب منع
 بطلان الملازم لشبهة في هو العموم حيث امرنا باسراع الاجتهاد
 ولو كان خطأ فالواثنا اجماع محصور من الخطأ ويكون
 اسلم انه الربط محصور بهذا الشرط يكونهم اسراروا في الترتيب
 نفسه اوليان يحصل له هذا الشرط الجواب بان يحصل
 له هذا الشرط الجواب بان اختصاصه بالرسم المعينه في
 رتبة السوء التي هي اولى مراتب المخلوقين وكونه اصل الاجماع
 الذي له رتبة العظم مشعين لهم بدفع اولوية رتبة العظم
 وفي تلك كرتة العظم لا يكون للامام ورتبة الامارة
 لا يكون للسلطان ثم لا يكون بعد وصيها في تلك
 نصر ولا نص فكذا هو اقل جاز ان يكون وان لا يكون
 فلا دليل على المسع وقد حل على جواز الخطأ قالوا في الشا

محمدا عليه يوجب ذلك في قوله اسباب حرام خطاه وذلك
 محل دعوى لعدم وهو الفرق كما يقول ان الحكم الله للجواب ان
 جواز الخطاه في الاجتهاد لا يوجب ذلك وانما يحل بالبعثه
 جواز الخطاه اعني الزمالة وما ينفذ من الوحي بان يغير ويبطل
 وانتفاء معلوم بل لا يقدر على التعميم له مسند المختار
 بان الثاني مطالب من ليل وصل في العقلي لا في الشرع لتاويل
 بين تلك مروي بالطريق وهو صحيح والجمع الاجماع على ذلك
 في دعوى الوحدانية والقيام وهي الشريك وهي الحق
 الثاني لو كان المزمع مكرها هي النبوة وصلوه سادس ويكر
 الدعوى واحب بان الدليل يكون اسمها يتامع عدم
 الواقع وهي يكون انتفاء لاثم وسندل بالعباس
 الشرعي بالمانع وانتفاء الشرط على التخييل من لا يفيق
 العلم الثاني الحكم هل عليه ان نعم الدليل على انتفاء
 اولها والحمد لله مطالب بالدليل وفيل مطالب بالدليل
 وفيل مطالب في الحكم دون الحكم الشرعي لنا اذا اذله
 علما بنفي امره من زور وجوابنا بعد فان الجمع بالطريق
 هي اية كانت خروجا والعروض فلا يكون ضروريا
 نظرا على حلف وكذا نعم الاجماع على ذلك في دعوى
 وحدانية الله تعالى وهي نفي الشريك وهي دعوى
 قد مر تعالى وهي الاول والحدوث منه في طلب الصليب
 اكلن نقول في ثبوت الما بها اب الكلى ادا انا قايلا بالفصل

دليل الثاني للمطالبة بالدليل لو لم يكن كل مدعى نفعي ان لم يكن
 عليه لزم كل مدعى منكر دعوى البرهان نعم الدليل على عدم
 رسالة وكذلك منكر وجوب صلوة سادسة وكذلك
 المدعى عليه المنكر على يد مدعى عليه على عدم الروية والمواظبة على
 طاهره البطلان الجواب ان الدليل قد يكون هو سماع
 المصالح مع عدم الرفع وذلك محقق في حكم الدعوى ولذلك
 الاطالع المذكور وقد يكون استقاء لزم وهو
 محقق في الفصول السادسة انما لا يشتر من لوائحها
 عاوه وقد انفي وكذا في دعوى الرسالة اذ لا
 وجود الجزاء و قد انفي ولما حصل منع بطلان
 الدلائل من ايات التثنية مطالبون بالدليل لكنه مرر مع
 من الجمهور فلا حاجة الي التبريح به فاذا قلنا اننا في
 مطالب بالدليل فاننا في الحكم المستغنى كونه لا
 بالعياس وهذا حليف فيه ونحن انما نبيس على
 انما كان لجامع على شرطه وجوده لا باعنا
 فان عدم الحكم ان يكون الباعث بل يكفي منسب
 عدم الباعث على الحكم وذلك انما يقع صدق من كونه
 خلف الحكم من علمه ولا يجعل فادعا في الطعن اذ كان
 المانع او عدمه في كونه كونه من العلم كونه
 عندنا ومن لا يجوز لا يجوز التخليد والتخليد
 والمستغنى وما نفي فيه فالتخليد العمل بمول حرك

من وجه ليس الرجوع اليه الرسول والى الاجماع والى القاضى الى
 النقي والى القاضى الى القاضى بقليل لعلم انه لا يستجيز في
 السبب والحق العصب وقدم من المستحق من ان كان قنانيا
 اخرى فافهم وانفق من السبب الاجتهاد به لا العصب عليه
 الصم لا فزع من الاجتهاد مشرع في مقابلة وهو
 الاستضاء والفتنة هذه وعن المقلد والمنفق والاستضاء
 وما فيه الاستضاء بعد اربعة الخاسر الاول التقليد وهو
 العمل بغير العلم من جهة كاحد الثاني والمجتهد يقول مثله
 وعلى هذا فلا يكون الرجوع الى الرسول لعليده الله
 وكذا الى الاجماع وكذا الرجوع الى القاضى وكذا
 رجوع القاضى الى العدل في شهادتهم وذلك
 لثبوتها بقول الرسول في المجهز والاجماع بما رفق فيه
 وقول العزيز والسبب اجماع ولا يصر ذلك ولا يفتن
 ولك تعديلا كما ينبغي في العرف اخذ المقلد الثاني
 بقول المنفق تقليد فلما مشى في السبب والاستضاء
 الثاني في المعنى وهو العصب وقد تقدم تعريفه ويعلم
 منه العصب لانه من نام العصب الثالث في السبب
 هو خلافة فانه لم يعمل بغير الاجتهاد وهو كونه مجتهد
 الى السبب بل اجتناب ذلك الاجتناب وكل من ليس
 مجتهدا فيه مفت فيما هو مجتهد فيه ولا يسمع ولكن
 لان شرط المعامل الاجتهاد الحمد الرابع السبب

في المسائل الاجتهادية والمستفاد في المسائل العقلية
 على العقل الصحيح لوجوب العلم بها بالنظر والاستدلال
 بأسدور مسئلة العقلية العقلية كوجود
 الباري وقلنا ان في كونه وقيل ان في كونه حرام لنا الاصل
 على وجوب المعرفة والتقليد لا يحصل الخوار الكذب
 ولانه كان يحصل بحدوث العالم وانه لو حصل كان
 تفسيره ولا دليل قالوا لو كان واجب الكفاية الشرعية
 بولي ولو كان لعل كما نرى واجب مائة كل لك
 وللان لم يستقيم اليه بل ياتيه نقلا وهو باطل فما نالم
 نعمل لوصف عدم التصريح الي الاكثر قالوا لو كان
 لازم الصحاح العلم به لك فلو لم يسبب له لو كان
 الاوله والجواب عن سببه والملايل يحصل اسرر قالوا
 وجوب النظر دون علم فقد تقدم قالوا لم يقع
 في الشبهة والصلوات خلاف التقليد قلنا فيجوز على
 التقليد وسلسل فلما حلف في جواب التقليد
 قلنا فيجوز في العمليات من مسائل الاصول بوجود
 الباري وما يحولم ويحسب ويسمع من الصحاح
 قال عبد الله العزمي كونه وقال طائفة بوجوده وان
 النظر والسمع من حرام لنا الامة اجموعا على وجوب حرمه
 الله وانما لا يحصل بالتقليد لثلاثه اوجه احدها
 انه يحرم الكذب على الغير فلا يحصل بقوله فانيها انه

لو كان العلم لا قوة يحدوث العلم من المسائل
 المختلف فيها على ما قلنا قلنا فلو حدث في الحدوث والاعتق
 في القدم كانت عالمة لما علم حقيقتها وامر مع ثابتهما
 ان التقليد لو حصل العلم فالعلم بانته صادق فيها
 اجرة اما ان يكون محروريا او نظريا لا سبيل الى ذلك
 بالضرورة وان كانا نظريا فلا بد من دليل والعروض
 لا دليل على العلم من دليل لم يولد العاين كونه
 بغير النظر فيها فالواو لو كان النقل واجبا لكان
 الصحابة اوله ولو كانت منهم للتفريق العقليات
 والاصول نقل كما فعل نظريهم في الاجتهاديات
 والرواج على لم يحصل علم انه لم ينع له باب لم يرد ان
 الصحابة اوليه وقد نظروا ولازم من ثبوتهم الي
 انهم كانوا جاهلون بالله وبصفاته وانه باطل بالادلة
 فيكم لو كانت الفصل قلنا انما لم يفعل بوضوح لان
 مستندهم وعدم ما يحوج الي اكثر النظر والبحث
 على ما هو موجود في زماننا من عدم مشاهد
 الوحي وفساد الادوات مع كثرة الشدة والوحدة
 حينما حينما اجتمعت لنا بخلاف الاجتهاديات
 لانها خفية يفتارض فيها الامارات ما حاجت الي
 لك اكثر النقل والبحث فالواو لو كان واجبا لكان
 الصحابة العوام بذلك واللازم باطل فانما لم

ان اكثر هؤلاء العرب لم يكونوا عالمين بالاولى والاعلى
 ولقد احرزوا الكلف واللامه خوفاً منكم باسلامهم بحمد
 الله تعالى بحول الله انهم لم يروهم في بلادهم كمر الادلة بالعبارة
 المصطلح عليها ودفع الشكوك الواردة فيها انما المراد
 الدليل الذي يثبت بوجوب الطهارة ويحصل بانظر في كتابنا
 منهم العلم به كما قلنا في الاخرى العمد دليل على البصر في الاقلام
 على السر اسماؤه وانما الراجح والضروري في خارجها دليل
 على التلخيص في القائلين بوجوب الطهارة في الاول
 انظر فيها مطبوع الوقوع في التسمية والصلال لا صلات
 الا في حال والاضطرار بخلاف الطهارة فان شرط
 لمن فوجب احتياطاً ولو جوب الاخر ارجح من طهارة
 الصلال اجماعاً على الجواب ان ساد كرم بوجوب ان يحكم
 النظر في المقتضى لانه سطحا مطلقاً مما يحتمل في
 بان حكمه لان نظر منتهى وان قلنا فيه فالكلام حاد
 في مقتضى وطهر التسلسل **مسئلة في الحقيقة**
 بل من التلخيص وان كان هالما من شرط ان ساد
 في احواد والتجهد بدليلنا في الاول وعرفين
 لا يعلم وانهم بول السؤل وتبعون من اولاد
 المستند من منكر قائل بوجوب الى وجوب
 اساع لخطاه قلنا وكذا لك لو ابدى له مسئلة
 فكذلك المنق لغير من لم يبلغ درجة الاجاد

بمرقة قلند حواء كان عامياد وعالمنا بطرف صالح من علوم
 الاجتهاد وحصيلته في ما يلزم للعالم العبد بشرط ان من
 له علم اجتهاد والمجتهد به عليه لنا قوله اقلنا فاسألوا
 اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون وهو عام في جميع
 الاحكام من ما تعلم بالعلم بان حله الامر بالسؤال هو الجمل
 ولا امر المحدث بالعلم يتكرر في غير ما فيقول وهذا غير عالم
 صحيح فمسئله فحق عليه فيها السؤال ولما العلم لم يزل
 العلماء يستمعون ويسعون من غير ابداء المسئلة
 وشاع وكما لم يكن عليهم فكانت اجابا قالوا القول
 بذلك يورث الي وجوب اسامع الخطاء لجوار
 كجواب انه سر كمال الام لان لو ابداء مسئلة فان الخطاء
 جازي وكذا لك المصنف كذا عليه شاع اعماده مع جوار
 لخطاء والمحل ان اسامع الظن واجب لانه اسامع الظن
 وان كان خطاء وانما المصنف اسامع الخطاء لانه خطاء
 كما هي هذه ترتيب الحكم على المصنف في قولك كذا اسامع
 لخطاء ومسئلة الاتعاق في اسئلة من عرف بالعلم
 والاجتهاد والعدالة وذلك ما مضى والاسئلة مسئلة
 معطون وعلى امتناعه في صدق والتمسك استناده في
 المحمولات ان الاصل عدم العلم والامر الاكثر الجواب
 فالظاهر انه من الغالب كان شاهد والزاوية
 قالوا الواضع ان ذلك لا يمنع فيعلم علمه دون عدالة

او يحول حاله فيها اما من فن علمه و عداله لما بالجزء والباقي
 راء منتقيا للمصوب واناس من فقهاء على سواله وتعلم
 فيستغنى بالاعاى واما من فن عدم علمه و عدم عداله
 او كلاهما فلا يستغنى لهما قال في المحرر فان كان المححول
 العلم وهو المححول الذي فيه الكلام فالمحصار امتناعه
 وان كان معلوم المححول بحول العدله وسدور حاله
 في الجواب والسؤال لنا العلم شرط والاصل
 عدمه فيلحق بغير العلم كان هذا المححول علم المست
 والبرهان المححول عدالة قالوا لو امتنع فيمنع من علمه
 بذلك لا امتنع فيمنع علمه وجعل عدالة بذلك بعينه
 لولا به فيه واللازم من هذا الجواب الرام الاستغناء فيمنع
 علمه وجعل عدالة لاحتمال الكذب ولو سلم والعرف
 ان الغالب في المجتهدين العدالة وليس
 الغالب في العلماء الاجتهاد بل هو مل العليل
 مستلوا بكرهت التواتر لم يلزم كبر النظر
 وعلم يلزم لنا اجتهاد والاصل عدمه برأى قالوا
 يستعمل ان سئل احسان فلما عصى كرهه انما
 المجتهد اذا اجتهد في واقعه ثم بكرهت الواقعة
 بفعل يلزم بكر النظر وتحديد الاجتهاد وفيل يلزم والحق
 انه لا يلزم لما ادعاه من اجتهاده وطلب ما يحاج
 اليه بذلك المستلوا انه وان مع احتمال ان يوجد

فتحا حرم مباح هو عليه لكن الأصل عدمه قالوا يحتل ان ينفرد
 اجتراحه كما نرى كثيرا ومع الاحتمال فلا يبقاه الطر فيجده
 ان يحدق على كل مضر ولا يأخذ لم ينفرد سمره الجواب
 لو كان السند وجوده بغيره احتل لغيره الاجتهاد
 لوجب اطلاقه لان السند يحتل ابتداء ولم يصد بوقت
 كذا الواقع وذلك باطل **مسألة** يجوز خلوا الزمان
 عن الشك في جته خلافا للمصايله لئلا يشك كان عدمه
 والاصل عدمه وقال عليه السلام ان الله لا يعصم العلم
 انشراحا نيزجه لو كان بعض العلم بعض العلماء حي اذ الم بين
 عالم اتخذ اليأس سرهما خلافا فستلونها بعلم فصولا
 واصلوا قالوا لا يزل طالعه من الحق طاهر من على الحق حي
 ما حي بولاهه وحي بطر الدجال قلت فان في الجوار ولعلم
 فدايل الطهر ولو سلم فيضاف وسلم الاول قالوا فرض
 كذا لمسلم المعاشرة الشافق المسلمين على الباطل قلت اذا
 فرض موب العلماء لم يكن **المحذور** خلوا الزمان
 عن مجتهد يرجع اليه وقد منع المصايله من ذكرنا انه
 ليس بمنع الدلالة في العلم من فرض وقوله محل **لو كان**
 ممنعا كان هناك ممنعا لغيره ولا أصل عدمه وقال عليه السلام
 ان الله تعالى لا يعصم العلم انشراحا نيزجه من الناس
 ولكن يعصم بعض العلماء حتى اذ الم بين عالم اتخذ الكائن
 سرهما خلافا فستلونها بعلم فصولا

وهو ظاهر في الجواز والوقوع قالوا قال عليه السلام لا يزال
طائفة من ائمة طاهرين على الحق حتى ياتي الله وحق يظهر في حال
وهو ظاهر في عدم كماله في القامة او شراها وصواب
هذا يدل على عدم كماله في كمالهم كجوارفها وليس في طائفتها
المهتدين فيه في العالم العربي وهو مسلم في الجهد ولما
الظهور على الحق فان ذلك الاعتقاد والحق فلا يدل
على العلم وعلى الاجتهاد وليس في طائفة غير المسلمين
من نسبته في الاول وهو ان الاصل عدم النافع ما
عن المعارض قالوا الاجتهاد فرض كفاية فيكون
انتفاءه بحصول الزمان عن المجتهد مسلم لانفاق
المسلمين على الباطل وانهم مع لا عرف في الاجماع
ان الاجتهاد فرض كفاية لا دائما بل اذا كان ممكنا
مقبولا ما فرض الخلو برب العلماء لم يكن ممكنا
مقبولا مستله افتاء من ليس بجهد بل
يجتهد ان كانت مطلقا على الماخذ اهل النظر جازوا
في عدم عدم المجتهد وقيل يجوز مطلقا وقيل
لا يجوز مطلقا ووقع ذلك ولم يكرهوا كره في
المجوز امل كما لاحاديت واجيب بان الاختلاف
في غير النكاح النافع لو حارطنا العالم واجيب
بالدليل والعرف فلا يختلف على ان فيه
المجتهد هل ان في يذهب مجتهد على اربعة

اهل الحسار انه كان مطلقا على ما هو الحكم اهل النظر لان غاية اهل
 الاطلاق قيل في ذلك انما هو عند عدم التجهيز والسمع وجموده فلا قيل
 يجوز مطلقا قيل لا يجوز مطلقا وهو خاسر اليه حينئذ انما دفع نقده
 العلماء وان لم يكونوا مجتهدين في جميع الاحكام وكرروا لم يكرهوا
 ارجاعها لغيرها بل هو باطل وانما ادلوا انه ما قبل فلا فرق بين العالم
 وجموده كالا حدسث الجواب ليس الكلام فحينئذ قيل من التجهيز
 حكما لانه مطلق عليه وانما يختلف فيما هو المقادير للاعصار
 على انه من حيث الينا في او احيثه انما يكون بالسمع قالوا
 لربما لا ياتي انما في العمل سواء الخواص لان الاعمال هو
 الدليل وقد جرد العالم دون العامي والله قالوا ظاهر وهو علم
 بما عند الاحكام المجتهده وانما يكون للعلم دون العامي فلا يسمع التوجه
 بينها مستند للعلم لان العلم المفضل وعن احمد وابن سريج
 الدارج صحت لنا العلم بانهم كانوا يقولون مع الاستشهاد بالبكر
 وكبر والله قالوا انما كان فيهم واستدل بان السامى لا يمكنه
 الرجوع بغيره واحسب بانه ظهر للشماع والرجوع العلماء
 اليه وحر ذلك قالوا انما كان له فحق الرجوع فحقا لا يوافق
 ما ذكرناه ولا مسلم قالوا الرجوع العام قالوا انما يفتل
 الاصل القوي فحقا لم يرد ما ذكرناه اذ تعدد المجتهدون
 ولما صلوا فلا يحسب العلمان بغيره الا فضل بل ان
 بغيره المفضل وعن احمد وابن سريج من غير حكم عليه النظر
 في الدارج منها فتبين الدارج منها عند المبدأ لنا قد علم

فلهذا ان المصنفين قد رتبوا العقوبة وجرمهم كانوا يقولون وقد
 استثنى منهم ذلك وكرر لم يكن احد فعل مما اذنه ما يزداد فيه
 قال عليه السلام احوالكم كالنجوم انتم اشد بيم اشد بيم خرج العلم
 لانهم هم المقلدون وعلى هؤلاء بيزن المجتهدين منهم من عرض
 واستدل ان العاوي لو كلفوا الرجيم لان كلفنا بالحق لافترق
 عن موقر رتب المجتهدين ورجح العاوي والمفتول منهم الجواب
 ان موقر الرجيم نسب من العاوي لانه يظهر له باناس
 من العاوي ورجوع العاوي اليه وعدم الرجوع اليهم وعكزه
 المستبين وعدم سائر العلماء له وللاخوات بمقتضى
 قالوا اول اقول المجتهدين بالسبب في المصلحة كما لا بد له
 الى المجتهد فاد العارضة لا تقار بالبيان كما بل لا بد من الرجوع
 وما هو الا يكون ما يلية افضل العلم ما الجواب ان هذا
 هو العاوي وما ذكرنا من الامحاج وكوسم فالفرق ان رجم
 المجتهدين سهل ولرجم العلوم المجتهدين وان اسكن
 فخره ما لو باسا الظن معقول الملاحم اعوي وكبحر موقر لور
 الطبعين لما جدير عند العاوي الجواب ان هذا تقرير
 الدليل الاول في المصلحة وان كما العاوي في العاوي لان فائدة
 في الظن وكونه كالل دليل المصنف امر واحد والجواب الجواب
 نفسه مستحيل ولا يرجع عند بعد فائدة العاوي
 حكمنا الجواب حواره لنا الصلح له فوجد ولم يكن فخره من ذهبها
 ذهبها معينا كما لك وانما فخره وهرما فخره كما للعلل لا عور

في حكم الخلق بحكمته فيكون ^{بسم الله الرحمن الرحيم} اذ كل عمل العبادي ينزل مجتهد في حكم
 مستند فليس لنا الرجوع عنه الى غيره ^{بسم الله الرحمن الرحيم} ولا لنا حكم مستند من غير
 كونه لسان بطله فهو الفاعل وحده ان القطع بوقوعه من العباد
 وبقوله فان العاصي عني فلنوعس من العاصي كما ان العاصي عني فلنوعس
 من العاصي لئلا يجرى ما وقد شاع وكثر من قوله ثم يذمها معينا ^{بسم الله الرحمن الرحيم} والى قوله
 كالحق عليه كدب ذلك والفاخر وعرجا فخر ثلثه مؤثر ^{بسم الله الرحمن الرحيم}
 او لما لم يمتها فثابتها فالثبات كالاول ويؤمن لم يمت فلان
 وقفت على فخره فيها فليس له الرجوع والاعراض فليس
 فيها من ثبات ^{بسم الله الرحمن الرحيم} الرجم وهو انزال الامارة بالحق
 به على معانها محض لعدم عينا للقطع عنهم بذلك وادبها
 لاجلها باثبات واجب بالامارة ^{بسم الله الرحمن الرحيم} هذا هو المقام الثاني
 وهو الرجم ولله في الله جعل السي را حاد في رجم الامارة
 الرجمان من الاستطاعة انزال الامارة بما يعنى به على معانها
 والاعضاء رجم خاص محتاج اليه في استمالة الاحكام وذلك
 لا حضور فما ليس فيه ولا له على الحكم اصلا ولا فيما ولا له عليه
 فلهذا سجد ان العاصي من قتلين ولا بين قتلين ووطن
 فليس ان يكون الامارة على اخير ولا كحل حكما بمصالح لا بد
 انفسه ان لم يها لوى على معانها فلهذا انزال الامارة
 بما به لوى على معانها وادبها رجم واجب العقل وجزء
 تقديم اقرب الدارين التعلق حثهم بذلك كما مع ذلك
 من العباد وهرم وعلم فلم يترك ردة الوقائع المستطاعة

لا يابى في هذا ما يكونه معلوماً للمعاين فنحن من محاري جهاد
 انهم واهل عليم بشهادتهم ورجوع في شهادته انهم انما
 فان الظن الحاصل للدين الحري من الحاصل بالاشقي كان
 ينبغي ان نعزم ولا نقيم واجيب بالام تقويم شهادته ولا
 عندنا عارض لانه مختلف فيه وبالفرض هو السباده ولعل
 كل المرجع به للادلة مرجع به السباده لما شق عليه من الوجوه
 محصورة من الرجم الاول والمرجع بها المشهور
 ولا يعارض في طعنين ولا في طعن ثالث في الطعن والرجم
 في الطعن من عارض او مقهورين او مقهورين في الاول المسند
 والمعين والمردول في ابراهيم الاول كره الرواية لغير الظن
 حقا في الكرخ والعلم والعلم والعلم والعلم بالعقبات
 وبما حاده على خلافه لا نسخة وفي ذكر لا حط ونحوه على رواية
 عرف انه لا يرسل الا عن عدل في الرسلين وبان يكون الكتاب
 كذا اية الى النافع كيم محمود وهو محل وكان السيرة فيها على اية
 ابن عباس كيم محمود وهو حرام وبان يكون صاحب العفة
 كذا محمود في روجي رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن على الان
 وبان يكون منشا روايته القاسم عن عائشة ان بريدة
 وكان زوجا عبد الله من روي انه كان حرا لا شاة على
 فان يكون اقرب حنف ساهه كذا في ابن عمر او سلم كان
 كس ما فيه حتى الى ويكون من الكابرة الصحابة لغيره عاليا
 او مقدم السلام او مشهور في عرفت من مذهبهم

كج

بابنا
الذي يدل على ما قلنا في كتابنا واحد من طبعه في الخبرين
او هما طينان وفيما عارض في قلوبهم من ثبوت مصداقها واما
ولا بين قطع وفيه ان النكتين متفقين بالقطع انفس ولا البيان
فما عارض وح كمال الى الرقيم والرجيم لما من متفرقين كقضية
او متفرقين كقضية او متفرقين كقضية او متفرقين كقضية
الرجيم المتفرقين وهو اربع اقسام لما نفع في السند وهو طريق
تجربة في الدين وهو اربعة اقسام وما في الحكم الاول من الخبر
ولا بما عارض فيها منهم الذي من خارج الصف الاول الرقيم
السند ونفع في الراوي وفي الرواية وفي المروي عنه فله
لذلك فضل الفضل الاول في التواتر ويكون له ثلث وفي الركبة فبما
بما في نفسه الاول اتم رحمه الله عليه في التواتر
وجه الاول اكثر الراوي بل يكون رواه احدهما اكثر منه ومن
رواه الاخر فاراوية اكثر يكون مقدما لقوله الطعن لان العدد
الأكثر اولى من العدد الاقل لان كل واحد في نفسه طينان
فما في العلم الى خبر مروي في الخبرين الى السور في الفقه في الخبرين
فما في الخبرين كما في التواتر والرجيم الى السور في الفقه في الخبرين
لرجيم في التواتر الثاني ان يكون احدهما راوي في الخبرين
في وصف العلم الصادق كالتفريق في الفقه والقطعة والواقع
والصبط والتم والخبر الثالث ان يكون احدهما راوي
سبب من هذه الصفات الست وان لم يعلم رعايته في الخبرين
كونه اشهر يكون فالعلمية كما عارضه الراوي ان يكون احدهما

بمروي في الراوية على خط المسند الذي هو عليه في نسخة
من المسم لا على خطه في نسخة كتابه والنسخة والمخطوطة
دون الخط والذكر المسمى ان يكون احد ما علم انه على
برواية ثقف ولا اخر لم يعمل ما ولم يعلم انه على السادس ان يكونا
مرسلين وقد علم من احدهما انه لا يروي الا من علمه السابع
ان يكون احد ما يروى في رواه دون الآخر كرويه الاخر
الباقي رافع ان النبي عليه السلام كج محمود وهو لا يروي على روايته
ابن عباس انه كج محمود وهو حرام وذلك ان رافع كان
هو السفيانيها فكان اعرافيا على السان ان يكون احدهما
منسب الواقعه دون الآخر كرويه محمود بروحي رسول الله
عليه وسلم ونحو ذلك فانما تقدم على روايه ابن عباس الماس
ان يكون احدهما مسلما فمناكر روايه العائش عمن رافعه
ان جريد عتقت فكان زوجها عبد الله روي است
صف وكان زوجها عرافان عاتبة كانت عمر العائش
وقد سمع عنها مشاهير بحلاف الاسود فانه سح من وراء الحجاب
الاشهر ان يكون في نسخة ما روي الى الرسول كما تقدم روايه
ابن عمر انه عليه السلام اورد اهل بيته على روايه من روي انه نفي
لانه روي انه كان كسيف فانه يري فاطمه انه اعراف
لما روي مشران يكون من الكار العائش فقدم روايه على الماس
فانه اقرى الى الرسول عليه السلام يكون اعراف سجالة ولما روي
لصونا النقيب المشران يكون مقدم الماس

على الماسلام

عليه السلام لا يجوز ان يشهد به النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث او في غيره
من ضعف روايته ولا في غير طين قاصح البلية تمامهم بالصوت والفرق
وحفظ الجاه اكثر للثب عن ان يكون قد حمل الراوية العا والاثنة
مبدا وطوبى من الخلفا فيكون الطن باقوي وكثير المكين
او اعتدليتم او او تفتيم وبالسهم على الحكم والحكم على العمل
ولا كريم الراوي بحسبكم فوجه الاول ان يعود الى المكي ومولان
يكون للمكة لا لغيرها اكثر من مكة لثقة او عدل او اوثق ان في
ما يعود الى كينيا اكثر من مقدم الحرم المقل على مكة بالحكم بالشماع
ولعدم اليقين في العمل به لانه يخالط في الشهادة اكثر الفضل
ان ياتي في الرسم بالراوية وما نحو ذلك المسند المسند
على الرسل ومرسل الماتى على غيره وبالاجل اسناد اوله
على كتاب معروف وعلى المشهور والكتاب على المشهور وبمثل
البحاري وسلم على غيره والمسند بالهاتق على مختلف في
ونزاه الرسم ويكون الرسم بالراوية من وجه القلق ان
يكون ثبت في غير المولود والثقة بالسند الثاني ان يثبت
والثقة بالرسم الثالث ان يكون مرسل الثاني والثالث
مبطل في الرابع ان يكون على اسناد امر الثقة في رسل
مراتب دواء الخامس ان يكون مسند ضعفا والثقة
الى كتاب معروف من كتب المحدثين او ثبت بطريق الشهير
عن مسند الكتاب الخامس ان يكون مسندا الى كتاب
مرفوع والثقة بشهره ومرسله تابع ان يكون

مسند الي كتاب مشهور عن النبي صلى الله عليه وآله في اوصيائه
 يعرف كسبته الى داود وكونه ان يكون مسنداً بالثاني
 ولا خمسة مثله في كونه مسنداً او مسنداً التاسع ان يكون رواية
 بزيادة الشرح عليه والاشهر هو قوله في السج او هو من الطرق العشرة
 ان يكون غير مختلف في رفعه الى الرسول والاشهر محمله في العلم
 عليه السلام في كونه مرفوعاً في الراوي الفصل الثالث في الراسم
 بحسب المروي وبالسجاء على حمل ولا يكون مع حضوره على الغيبة
 ولو ادعى حضوره في ما فهمه من العلم به المروي في الاشهر في الاداء
 الراسم بحسب المروي بوجه الاول ان يكون مروي
 ساجد من الرسول والاشهر في حمل لان قد سمع منه فان لم يسمع
 كما قال محمد بن سواد بن عبد الله عليه وسلم في الاشهر قال سواد
 سلم انما ان يكون مروي بصور عليه السلام وسك والاشهر
 مروي في رفعه وسك الثالث ان يكون مروي في رفعه
 الثاني بالرواية والاشهر في رفعه فراه المروي بعبارة نفس الرابع
 وحسن مروي بالاحاد وهو ان يكون حالاً لم به المروي
 في رفعه في قول الماحض في مثل الفصل الرابع في الراسم
 بحسب المروي في رفعه وبالم ينسب لمار الراوي في
 الاشهر الراسم بحسب المروي في رفعه هو ان لا يجب
 انكار الراوي في هذا حمل وجهين بالتمسك لرواية انكار العالم
 بجمع للباس انكار لرواه واللفظ محتمل ولو كان مذكوراً
 ان في الكتب المشهورة لكن المعروفة في المتن هو الاول

الصف الثاني من الصفين
 على التي وتلك على الاكثر من الصفين على الحار والبار
 بشفرة مضمومة او قرينة او قريب جنة او ربحان ولله
 او شفرة اسماء والحار على الشكر على الصبح كما انهم ولا شفرة
 مطلقا واللفظ المستعمل في حار على الشكر مطلقا واللفظ المستعمل
 وتلك الدلالة وروح في الاصلها واللفظ والصدق على
 مروره وقوة شرفا وهي الايام في سفار العيش او الحزن
 على غيره ومعلوم الموافقة على الصبح وللأصلها وعلى الاشارة
 وعلى الايام وعلى المفهوم وكما من العام على باول الخاص
 ولومن والعام الذي لم يخصص على مخصص والمفهوم مخصص
 والعام الشارح على البكرة المفسرة وعرضا والجمهور باللفظ من
 وما على الجنس باللام وللجامع على النقص واللاحاق على الجمل
 في اللفظ **الرسم** كالمس من دجوه الاول الذي يكون
 هو له بناء على التفسير لان اكثر الذي للفتح مفسره وكثير
 الامر على مفسره واسمى العقلاء برفع المفسره استبر
 ولان الذي للامام دون الامر لعله محال لفظ الذي انشا
 ان يكون مدلوله امرا واحدا ومدلول التفسير اياها من التفسير
 وهذا هو القول الصحيح وقد قيل لعدم ما هو له الدلالة
 لان مدلوله واحد ومدلول الامر على تعدد مدلوله وذلك للسمع
 يمكن العمل به على تعدد المساء والرحمان وللأمر على تعدد
 الرحمان فلفظ ولله اكمل به موصوف الفعل والشكر

ان اراد المكلف ولله الحول في دفع الركب انما
 ما هو الا ما وجد في غير ذلك من احواله باجماع الناس ولا ينبغي
 بمسئله وهل مراده من رحم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذلك معلوم
 من رحم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا يخرج الا ما هو في ذلك لا ينبغي لقوله
 بمسئله وهل مراده من رحم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذلك معلوم
 على عدم الملاحه على الملاحه مع انه ضرر كونه في الكسب
 بعد وجوب الرافع ان يكون اقل احتمالاً والاشهر اكرهه
 كالشك في معنى في المسك من ثلاثة معان
 احاسين ان يكون حقه والاشهر مجاز الساس
 لعدم الملاحه على محاربه كونه ما يقع الملاحه على العلفه
 مشهوراً في ذلك الاشهر او قريب مع حثركه
 فربما واما جدهما او بلان من جهة من دون الاشهر
 كالسبب مع السبب لعدم على حكه لان السبب
 معلوم السبب ولا عكس او مرجحان دليل الملاحه من الامور
 التي ذكرنا في معرفه الملاحه كونه مستعمل في الواقع او في
 الواقع والاشهر لعدم الاطراد او لعدم عدم الاشهر في كونه
 استعماله في الاشهر السابق لعدم الملاحه على الملاحه في قيل
 بالعكس وقد لعدم الثامن لعدم الاشهر مطلقاً اى
 في الله او في الشرع او في الوقت خلافه الباسع
 لعدم التعوي السبب على مره في معناه التعوي على النقطه
 الشرع وموجبه فقله السابغ عن معناه التعوي لعدم المعنى

والتي هي من جنس الخلق للنفوس والاشياء وهو ما لا يوجب شرعية
 ولا خلاف في معنى نفوس فان جملة ما في الدنيا من النفوس والاشياء
 بان واحد من جنس النفوس والاشياء او يكون اقوى ولا يفسد منه
 دلالة او يكون اضعف كالحصا بابل باطل وكما لا يفسد منه دلالة
 المطالبية على دلالة الا لرام احدى عشرة اذا عارضها
 بدين بالاصحاء فاما ما يفسد الصدق والصدق يفسد
 وقوة سبعا قدم الاول لان الصدق اقدم من وقوة
 عشرة فان لا عشرة اذا عارضها ما وان اسد ما لا ساء
 العيب اذا لا شفاء وكشود وللشعر يعرف من ترتيب حكم
 على وصف قدم الاول لكون اسماء العيب والخشوع
 بخير من دلالة الفاء والترتيب الثالث عند اذا عارض
 بابل بمصوم المواضع وبابل بمصوم المواضع قدم الاول
 لان بمصوم الموافقة اقوى ولذلك قلنا في مصوم الموافقة
 شرط اسماء بمصوم الموافقة وقيل بالعكس لان للكتابيين
 والمواضع للناكرو فان المواضع لا تنضم اليهم للعلم والكلل
 وان موجود في المكوت وان في اقوى خلاف الموافقة
 فعمارة اقل فيكون اولى الرابع عشرة لعدم ما بابل بالافاضة
 على ما بابل بالاشياء وعلى ما بابل بالاياد وعلى ما بابل
 بالمصوم الموافقة ومما لا خلاف لان في المواضع من اسماء
 لعدم منه للصور والاشياء عند اذا لم يفسد احد من كمال
 العام من في الخمسة بابل الخاص وقدم كمال العام لانه

الكثر السادس من عدم الحاقه العام لانه انما هو
 من دلاله العام على الاحتمال كمنعه منه لذلك لعدم الخاص
 منه وجه العام منه وجهه العام من كل وجه السابع من عدم العام
 لم يخصه عن الذي مدعى انظر والمصنف انما يكتفى بحكمه
 انما من نفس المطلق لعدم العام لعدم المصنف لوم من وجه
 على المطلق والمطلق لم يخرج من مقتضى حكا اخرج منه الكسح
 عشر اذ العارضة صبح العموم فمقتضى الشرط العموم عدم
 على صفة المنكره الواقعة سمان النفي وعدها كالمجمع المجمع
 للمصنف وبحكمه لان دلالها انما هي لا فاقه انما من عدم
 لم يخرج بالعدم ولا من الموصول كمنه وما حكا اسم الجنس الموقوف
 بالعدم كمنه استعماله في العمود فمقتضى دلاله على العموم المصنف
 المقتضى وان اذا من انما من انما من عدم المصنف من حكا
 ما بعده كالصاحبه على البالعين والناجين على عدم وجهه هذا
 الترتيب لانهم احبا منه واقرى الى الرسل عليه السلام قوله
 في الطي اي ذلك من غير الاجماع الطي دون المصلحة و
 للانتم انما من الاجماعين في نفس الامر وندرج على المصنف
 الثالث الرحم كس الاول الاول على الخطا الخط
 على الامامه ومن انكس على المصنف لان ربح الحاسبه
 اهم وجه الكراهه والوجوب على المصنف وليس على النابا
 كوجوبه على المصنف واما اسامه دخل الميت ووجهه قد
 اسفه دخل فلم يعمل على حواء والدار على المصنف

والواجب المطلق والعقود المتوافقة السبع وقد عكس للموافقة
 العكس والتكليف على الوجه بالثواب وقد عكس والملائمة
 على الأقل وقد عكس الزعم بحسب الأول من وجه الأول
 تقدم الخطر على الامانة لا محالة وساطة ومن عدم الامانة على الخطر
 لما يعبر به ارادة المكلف ولانه لو قدم كان الصالح
 واضح وهو المحذور الصالح العام لعدم الخطر على السبب لان
 الخطر يدفع للعبث والذنب يوجب المنفعة ودفع المنفعة
 اهم من دفع الضرر والذنب لعدم الخطر على الكرامة لانه احوط
 الرابع لعدم الوجوب على السبب لانه احوط الخامس
 لعدم المسب على العام كوجه بلال انه عند السبب ومن السبب
 وعلى وعلى سببه دخل ولم يعزل وذلك لان خطره لا ينافي
 عنه لفضل كثير ولانه يثبت رابعا ولانه للخاص والذات
 قد يمتنع على العمل وقيل لما وى المسب والعام فانه لو
 لعدم كان معرر العمل وهو لو قدر ما حرر كان
 سببا لمحصل الفاعل السادس لعدم الذي هو
 وراحد على الوجوب للمد فاقه من السبب ولو خرج الذي
 فتعلم سوى الشارع المدساع لعدم الوجوب
 المطلق والصحة ما هو واجب صفة لانه مؤيد بالعمل
 اذ العمل عدم الرخصة والرسد فعل على العكس كونه مؤيد
 للتأويل للمفسر لعدم الفزع على انما لم يمتنع ما هو العمل
 انما لعدم الحكم التكاليف كالامعاء على الوجه كالعمل

لا يتحمل المولى وفعل على الفرض لانه لا يتوقف على فهم وتكلم
 التاسع لعدم الاحتمال في الفعل المسمى ولا يخرج ومن العكس
 انما المسمى كذا وذلك قال عليه السلام لو انك لم تكن النصف
 الرابع الجسم كالحارج الخارج مرجع المرافق
 دليل اخر على ان المسمى لا ينفك عن العلم او لا يعلم ويرى ان المسمى
 الاولين وبالمعنى للعلم والعلم على سبب من السبب
 والعلم على غير وجهه وخطاب مع العلم كذا في العلم
 صوره على غيره وفيه العكس والعلم بانه اسم لا وان يحسب
 بين الاثنين على او ما ملكك انما لكم وسفر الراوي بغيره
 او قوله وذكر السبب في ان ما فيه كذا في العلم وانما
 مسمى او سبب في العلم العلم في العلم العلم
 او سبب في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 الجسم كالحارج من وجه الاول مرجع المرافق دليل اخر
 على ما لا يوجد دليل اخر في العلم المرافق على ان المسمى
 على ما لم يعلق المسمى وكذا المرافق على العلم في العلم في العلم
 الثالث لعدم موافق عمل العلم على غيره الرابع اذا عارض
 ودليل ما يدل على انها ارجح قدم على الاخر الخامس على غيره
 للعلم لعدم ما ذكره الحكم معطوس من العلم في العلم في العلم
 عدم الاتمام بقوله كذا السادس اذا عارضه جازان
 ولا في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 لعدم العلم في العلم في العلم في العلم في العلم

لعلم السامع اذا اورد علم كقول خطاب معناه ليعلموا ان اوله
 وعلم السامع كذلك وهو كما انما هو ورد احدهما
 على سبب دون الآخر فعدم عام للشا فله فيمنه هو فوا
 به وفي حرم للآخر ووجه ظاهر الاسم في العاقل عام
 لم يعمل به في صورة الصور وعلم عمل ولو في صورة عدم علم
 عمل به فعمل به فيكون قد عمل بها ولو في صورة عمل به لم
 العاد الاخر في له والجمع ولو في صورة اوله وقيل بالعكس
 فعدم ما عمل به لانه شاهد له بالاعتبار مانع اذ لا يمكن
 حاله احدهما استثنى بالحقود وارقب اليه قدم على الكونه
 مثل قوله وما علمت انما لكم فانه اسرع مسئلة في سماء العاقل
 اذا عارض حاله وحررا في احدهما فندوا به يقول
 او فعل دون راوي الاخر قدم الاول لانه اعراف ما روله
 فكون لمن علم به او لو الحالى من زاد كونه سبب في النفس
 سرح على اخره لانه قبل على نيايه اتهامه الثاني مستفرا
 اقرن به فربما يبدل على ما هو لعدم على الاخر وذلك
 مثل باجر اسلام ما لونه في الاخر محذوران طهر قد يميل
 اسلامه شيان علم موت الاخر فيل سلبه وصل كونه
 مور حاسار معصوم ولا في خارج موع كحوى العقول
 من سلبه كذا فربما كذا لا يمكن كذا الاخر فيل في العقول
 ومثل ان يكون فيه لشدة بل ان المشتدات ما في
 وانما جاءت في طهر الاسلام وعلقت بكونه وكذا كل البصر

المذكور في الموضع الثاني رحمه الله تعالى فيها ما سلك في مثل
 المصنف الاول في بيان حكمه اصل او فرع له او له كونه
 خارج فصيلا ربيع فصول الفصل الاول من رحمه الله تعالى
 والملا والى لقطع وكونه دليله وكونه لم يسمع بانفاق
 وبانه على سنن العباس وبدايل ناس على لعله رحمه
 العباس كونه للدلالة كونه قطعاً مقدم ما سمع على ذلك على
 ما هو في التنازع في العلم بعدم كونه الدليل الاقرب
 وقد سبق منه رحمه الله تعالى كونه لم يسمع عند
 اصله كونه مسوقا الرابع كونه على سنن العباس في اتفاق
 والغير محله في قوله رحمه الله تعالى ظاهره مما عليه على عرس في كونه
 ولا ينع فلا ينع من ملا رحمه الله تعالى كونه دليله على لعله
 وحوار العباس على فانه العبد عن العهد والمصر والخلاف
 الفصل الثاني في الترتيب كونه العلم وما يلحق بالعلم او بالعلم
 الا طلب او كان مستكفرا فله اذا غلب ظنا واسر
 على المسألة في تمام انحاء المعارف مع طرق لفظ العارف والحق
 والوصف على نحو التوبة على العدم والباقية على اللسان و
 البسيط على الظاهر والحق على خلافه ولا يكثر بعد على
 حله في الاقل والمطرد على المصروف في الترتيب على خلافه والمطرد
 فقط على المتطرد فقط ويكونه باسما للمصنف ما عاينها على خلافه
 والباقي على السبب والضرورة في الحجة على غيرها والخاصة
 على الحسية والتكليفية في الحجة على الخاصة والدينية

على اللاديه وفيه العكس في بعض النسخ في الشيء العقل في الدال
 وهو موشى بعض من مانع او لوانت شرط العلم
 والا حتمل وباسماء المراجعي الاصل موشى بهما مراحدا
 والمقصود للعلم على الثبوت وقيل العكس وهو كالمس
 والعام في المكلفين على الخاصه الرحم بحال العلم
 وفيه الاول كون العلم وطعمه فيه فنيه في الاخر الثاني
 كون وجود العلم فيها على كون وجودها في الاخر
 الثالث ان مسكها الدال على علمها وطعمها في مسكها
 الاخر فنيه الرابع ان يكون مسك علمه احدها طمينا
 اغلب ما نعلم مسك الاخر الخامس لعدم فاسس
 السير على فاسس الياسمين فان فاسس الشرح
 نفي المباديه لغيره لعدم علمه غير المذكور بخلاف المس
 السادس ان كان طريق ثبوت العلم في الفاسس
 هو في الفارق موشى احدهما على الاخر كسب طرق في الفارق
 فتقدم القاطع على العلم والا على فنيه على الاخر السابع
 لعدم العلم فيه وصف صحيح على غير ما الوصف فيه
 اعتبارا او حكم فوريه الثامن ما العلم فيه وصف
 فبوت على ما العلم فيه عدمي الباسح لعدم العلم
 فيه وصف باحث على ما العلم فيه لانه محذور القاهر
 لعدم العلم المظهر والظاهر على المعنى والصدق على
 التعدد للملافة في مقابلتها الماحدي صغير

يقدم الوصف الذي ينبغي في فروع أكثر ما يتعدى
 في الأول لكثرة الفوائد السالفة من عدم العلم المطرود على
 المقصود الثالث من عدم المعك على غير المعك الرابع
 من عدم المطرود من المعك على المعك من المطرود الخامس
 من أن كانت أحدهما عامة ما أنه الحكم فكلاهما
 وجدت الحكم وكلاهما انتقت أسبق الحكم قدمت على الآخر
 يكون كذلك السادس من عدم العلم المسبب
 على علم السبب لأن العلم الحاصل به أقوم الشايع عشر
 إذا تعارضت أصناف من المسبب كسحق ودمت كمن
 من العلم الخاص على العلم وقدم التكملة من العلم
 المعروف على من حاشي أو كسحق وقدم العلم الخاص
 على العلم وقدم التكملة من العلم المعروف على أصل
 الخاص وإذا تعارض بعض العلم المعروف ولذلك قسم
 من العلم من على الرتبة هذا الإجماع ورحمة حفظ النفس
 على حفظ الدين والتخفيف من السبب في العلم وركب العلم ولذلك
 جعل العلم بركب الجملة والخاصة لحفظ المال وما لا ريبه
 الآخر مقدم على العلم من حفظ النفس على المال البشري عشر
 إذا يتفق للعلمان وكان من حيث الخلف في أحد جهتي صوته
 فبإدراكه الأخصر بعد ما هو أو مما تقدم للأول المسبب عشر
 لرب العلم بأشياء الجسم لما في الأصل بأن لا يكون
 متعارفاً مع العلم من عدم إذا كان أمراً حقيقياً كان

[illegible]

الخامس بعدم ما يكون حكم الفرج فسادا جليلا لا يصلح
 القياس تفصيل الحكم بما لا يكون كذلك بل بما وفيه إنبات
 الحكم ابتداء أصل الرابع فالرحم كسب الخارج والسير
 يتصور لأنه يعلم بما ذكره والصفاء انشاء الاستدلال
 ولم يتصور لما ذكره كذا الحكم السامع والرحم النقول
 والمصالح النقول لما خاص والمعادم والمخاص لما قال
 بطريقه ولا يخطو فاما الخامس النقال بطريقه بعدم على العقل
 فاسوأ منه استدلال الخاص النقال بطريقه ومجالات كمال
 في الفرج والضعف والرحم له أو عليه كسب مع الاستدلال
 قوة الطول وأما العام مع القياس فقد عدم كبره لأنه أصل
 بحدود المحصور بالقياس لا وأما الحد والسمعة
 فيخرج بالانقضاء العريضة على غيرها ويكون العرف يعرف
 وباللغة على العرف ويعوم على الآخر فاعلم وقيل
 بالانكسار لما نعا وعليه ومما فقه العمل السهم والاموي
 ومعه ويرجحان طريقا كذا له ولعل المدنية اذ اللغواء
 لا رجاء والعلماء ولو لم يجدوا مخرج الحكم لكانوا حكم النقيض
 قد به الحدود مانه ويوم الرحمة في الاول وما
 الحدود فمما جعل تعريفه بالكتاب ومنها سمعت
 كتر تعريفات الاحكام وهذا هو الذي يعلن به عرضنا
 فيرجع بوجه الاول ومع الحدود بالعلماء ما فيه محرم
 أو كسبها وإشارات أو غراته أو اضطراب النالي

كذا

في المعروف في احد ما عرف منه في الاخر الثالث كونه
 يداني والاخر هو من الرابع ان يكون مدلول احد العلم من
 يكون المنفوق في العلم لتساؤل فيك وطرف فكثر الغاية
 على بل لعدم الاحتمال لقان على انساؤله على ذلك
 فانه يخالف فيه والمنفق عليه اولى الخامس ان يكون على
 وفق النفل السري او اللغوي في رر الرصعها ولا
 يخالف تعلما فان الاصل عدم العقل السليم ان
 يكون اقرب الى الموضع المنقول عنه شرعا ولو كان
 العقل لو كان للمساومة بالانفرد على السابع ان
 طريق كنهنا راجح من طريق التباين الاخر لانه على
 الطن الثامن عمل اهل المدينة او عمل العلماء والمارة عمل
 العلماء ولو علموا واحدا للثاني كونه مورا الحكم الخط
 والاخر الحكم الا ما هو العاشر ان يكون مورا الحكم السوي
 للاشياء الحاد عشر ان يكون مورا الداء الحدودين
 الاخر وتبرك من الرصع في الكبار والمجود
 امور لا ينحصر فيها وكما ارشاد ذلك والمجود في العاشر
 اذا اعتبر الرصع في الدلائل من جهة بالنع في الكائنات
 من بعض الدلائل ومقدما بها وفي الحدود من جهة ما يصح
 في نفس الحدود وفي مورا الهائم ركب بعضها مع بعض
 فثلاث فافترقا حصل من ذلك ما لا يحصى من المصنف

الذي ذكرنا ارشاد الملك ارشدنا الله
 لما فصل في الدنيا والآخرة ويكون مفرد
 ومقرب الى عقوبة ورحمة واصحاب
 مناورادنا من فصل انهم المستعان



غفر له من ذنوبه